حكم الرواة المسكوت عنهم

إعـــــــداد

دكتور / صبري عطية حسين قيشاوي

أستاذ الحديث الشريف وعلومه المساعد

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

فرع جامعة الأزهر الشريف

بدمياط الجديدة

الحمد لله الذي خلق السموات والأرض، وجعل الظلمات والنور، ثم الذين كفروا بربهم يعدلون، لا يُحصي نعمه العادُّون، ولا يؤدي حق شكره الحامدون، إنما أمره إذا أراد شيئًا أن يقول له كن فيكون .

أحمده على الآلاء، وأشكره على النعماء، وأستعين به في الشدة والرخاء، فأتوكل عليه فيما أجراه من القدر والقضاء، وأشهد أن لا إلـه إلا الله، وأعتقـد أن لا رب إلا إياه، شهادة من لا يرتاب في شهادته، واعتقاد من لا يستنكف عن عبادته.

واشهد أن محمداً عبده الأمين، ورسوله المكين، حسَّن الله به اليقين ، وأرسله إلى الخلق أجمعين، بلسان عربي مبين، بلغ الرسالة، وأظهر المقالة ، ونصح الأمة وكشف الغمة، وجاهد في سبيل الله المشركين، وعبد ربه حتى أتاه اليقين، فصـلى الله علـى محمد سيد المرسلين ، وعلى أهل بيته الطيبين ، وأصـحابه المنتخبـين ، وأزواجـه الطاهرات أمهات المؤمنين ، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾[1].

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾[2] .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾[3] .

وبعـــد ،،

فإن علم رجال الحديث وأحوالهم ودرجاتهم ، من أشرف العلوم وأعظمها قدرًا ، إذ به تمتاز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة ، والمعتمدة من المختلفة ، والمنكرة مـن المعروفة ، والشاذة من المحفوظة ، وبه تُنقّى السنن من الخرافات ، وتصفى من الشبه والضلالات ، فما من فقيه إلا وله احتياج إليه ، وما من محدث إلا ويلجأ إليه .

---

(١) سورة آل عمران ، الآية : ١٠٢ .

(٢) سورة : النساء ، الآية : ١ .

(٣) سورة : الأحزاب ، الآية : ٧٠ - ٧١ .

ولذا ؛ فقد اهتم بذلك العلم جماعة من الأفذاذ النقاد العلماء ، فقاموا مشمرين عن ساعدي الجد ، آخذين على أنفسهم أن يكشفوا الستر عن كل الرجال حتى يبدو حاله جليًا واضحًا بين يدي أئمة وعلماء الدين من فقهاء ، ومحدثين ، ومفسرين ، وغيرهم من علماء الدين ، ولكن اختلفت مناهج الأئمة في ذلك .

- فمنهم من أفرد المؤتلف والمختلف كالدارقطني والخطيب، وابن ماكولا ، وابن نقطة ، والذهبي ، والحافظ ابن حجر ، وعبد الغني بن سعيد ، وغيرهم .
- ومنهم من ألف في الألقاب كأبي بكر الشيرازي ، وابن الجوزي .
- ومنهم من صنف في الكنى كمسلم ، وأبي أحمد الحاكم ، والدولابي وغيرهم .
- ومنهم من صنف في الأسماء والنسب المتشابهة كالخطيب ، والحافظ عبد الغني .
- ومنهم من بحث عن تراجم رواة الكتب المتداولة جرحًا وتعديلاً ، كالكمال في معرفة الرجال للحافظ عبد الغني المقدسي ، وتهذيب الكمال لأبي الحجاج المزي، وقد لخصه ابن حجر مع زيادات ، في مصنف لطيف أسماه تهذيب التهذيب ، ثم لخصه في كتاب حسن سماه (تقريب التهذيب) .

وهذه الكتب مختصة بذكر رواة الكتب الستة ، ولا توجد فيها تراجم رواة غيرها . ومنهم من لم يقيد بكتاب دون كتاب .

- فمنهم من أفرد الثقات كثقات ابن حبان، وتاريخ الثقات للعجلي، وتاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ، والثقات لابن زبر .
- ومنهم من أفرد الضعفاء : كالضعفاء للبخاري ، والضعفاء والمتروكين للنسائي والضعفاء للدارقطني، والكامل في الضعفاء لابن عدي، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ، والمجروحين لابن حبان ، والميزان للذهبي ، ولسان الميزان لابن حجر .
- ومنهم من تكلم في كل الرواة ، وجمعهم في كتاب منهم الثقات ومنهم الضعفاء ، كالتاريخ الكبير لأبي عبد الله البخاري، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وسير أعلام النبلاء للذهبي ، وإن كان أقل من سابقيه , وهكذا دواليك .
- وأول من جمع كلامه في الجرح والتعديل الإمام الذي قال فيه أحمد بن حنبل : ما رأيت بعيني مثل يحيى بن سعيد القطان . وتكلم في ذلك بعده تلامذته يحيى ابن

معين ، وعلي بن المديني ، وأحمد بن حنبل ، وعمرو بن الفلاس ، وأبو خيثمة ، وتلامذتهم كأبي زرعة ، وأبي حاتم ، والبخاري ، ومسلم ، وأبي إسحاق الجوزجاني السعدي ، وخلق من بعدهم ، مثل النسائي ، وابن خزيمة ، والترمذي، والدولابي ، والعقيلي ، وأبي داود. ثم من بعدهم ابن الجوزي[1]، ثم من بعدهم الحافظ الذهبي ، ثم من بعدهم الحافظ ابن حجر .

وهكذا ؛ فقد وضع العلماء كل ما تكفل بأن يكون فاصلاً بين الرواة ، في اسمه ونسبه ، وبلده ، وكنيته ، ودرجته توثيقًا وتضعيفًا ، قبولاً وردًا .

وبعد؛ فهذا بحث في سكوت أئمة الجرح والتعديل عن الراوي، ومن أبرز من تكلم قديمًا في الرواة الإمام البخاري في (تاريخه)، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)، وأبي احمد بن عدي في كتابه (الكامل)، وابن حبان في (ثقاته) غير أن كتابه يدل على أن كل من ذكره في كتابه فقد رضيه ، وإن سكت عنه ما لم يقل فيه قولاً يضعفه به أو يقل بأنه لا يدري من هو ، وكذلك ابن عدي في كتابه (الكامل في ضعفاء الرجال) ؛ إلا أن كتاب الكامل وضعه صاحبه في الضعفاء فعنوانه يدل على مضمونه، فمن سكت عنه ابن عدي فهو عنده ليس على العدالة ؛ بل على الضعف . وكتاب الكنى لأبي أحمد الحاكم وهو ليس لألفاظ الجرح والتعديل ، ولكنه ككتاب التاريخ الكبير للبخاري ؛ أراد أن يبني فيه اسم الراوي وكنيته ونسبه وبلده ، وهذا في أغلب تراجمه وألفاظ الجرح والتعديل بل فيه قليلة . وكتاب ميزان الاعتدال للذهبي إذا سكت فيه عن شيء فالسكوت إنما هو من ابن أبي حاتم ، وكذلك لسان الميزان .

وعلى هذا فإذا تكلمنا على السكوت فيأتي على رأس هذه الكتب كلها كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ، وهذا ما يتبين للمتتبع للكتب التي ألفت في الرواة ككتاب (ميزان الاعتدال) للحافظ الذهبي، و(لسان الميزان) للحافظ ابن حجر ، و(تعجيل المنفعة) للحافظ ابن حجر .

---

(١) مقدمة ميزان الاعتدال للذهبي ، ١/١ ، ط : دار الحرم للتراث ، بدون تاريخ .

والكتب التي خرّجت الأحاديث وحكمت عليها كـ(الترغيب والترهيب) للحافظ المنذري ، و(نصب الراية) للحافظ الزيلعي ، و(مجمع الزوائد) للحافظ الهيثمي ، وابن القيم في كتبه، وابن كثير في كتبه، والزركشي في نكته، وغير هؤلاء الأعلام؛ فإنهم يعتمدون في هذا الميدان بنسبة ما يقرب من تسعين في المائة في مسألة السكوت سكوت ابن أبي حاتم في كتابه (الجرح والتعديل) .

خطة البحث :

يتضمن هذا البحث : مقدمة ، وثلاثة مباحث ، وخاتمة .

أما المقدمة ؛ فتشتمل على بيان أهمية البحث، وقيمته العلمية، ومدى الحاجة إليه.

وأما المبحث الأول : فتحدثت فيه عن آراء العلماء في السكوت عن الراوي ، وذكر أدلتهم ومناقشتها .

والمبحث الثاني : يشتمل على ذكر نماذج من كتاب التاريخ الكبير للإمام البخاري ، وسكوته عن الراوي فيه .

والمبحث الثالث : وتحدثت فيه عن المستور ، وبيان حكمه .

أما الخاتمة : فتشتمل على نتائج البحث .

وإن من القضايا التي أحدثت اختلافًا كبيرًا بين الأئمة قديمًا وحديثًا، قضية " سكوت أئمة الجرح والتبعديل عن أحد الرواة ، فلا يعدلونه ولا يجرحونه " ماذا يعني هذا وعلام يدل ؟

وقد رأيت بحثًا مستقلاً في هذه القضية للشيخ العلامة (عبد الفتاح أبي غدة) ، الموفي سنة ١٤١٧هـ في تحقيقه لكتاب الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للإمام أبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي، ت ١٣٠٤ هـ بعنوان :

(سكوت المتكلمين في الرجال عن الراوي الذي لم يجرح ولم يأتِ بمتن منكر: يعد توثيقًا له)[1].

قلت : ورغم هذا كله إلا أنه لم يؤلف فيه بحث مستقل ، وقد راجعت كثيرًا من الكتب لعلي أجد من أفرده في بحث ، وبعد تعب مضنٍ وجدت هذا العلامة الذي يعد من آخر المحققين في هذه الأعصار بعد الشيخ أحمد شاكر وأمثاله من علماء الأزهر الشريف – أعني الشيخ عبد الفتاح أبا غدة – رحمه الله – قد تكلم في هذه المسألة أثناء تعليقه على كتاب الجرح والتعديل (لعبد الحي اللكنوي الهندي) .

وهناك أيضًا كتابًا قد رأيته في هذا الموضوع وهو بعنوان : (رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل) وهو للباحث/ عداب محمود الحمش، وقد طبع في دار حسان للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م ، وطبع الطبعة الثانية سنة ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م، وهو بحث مستقل ، وقد اطلعت عليه بعد ما أتممت هذا البحث ، ومن عجائب القدر أن ما استهللت به بحثي هذا هو استهل به أيضًا وهذا من غير اتفاق ، وكذلك وجدته ذكر أدلة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة التي ذكرتها في هذا البحث ورد عليها وهذا ما كنت قد قمت به ، فعلمت أن ما ذهبت إليه ليس أمرًا انفردت به ، بل هو ما ذهب إليه علماء أجلاء من حيث أن ما ذكره أبو غدة ليس صوابًا، حيث حكم بأن السكوت عن الراوي توثيق له فحمدت ربي حمدًا كثيرًا حتى إنه قال في ص ١٦٧ : ولولا أن فضيلة الباحث قد أتى بما لا يعرف في علم الحديث وأراد الترويج له بكتاباته وتعليقاته ، لكنني في غنى عن التعرض له ، مع أنه ما حقق كتابًا، أو ألف رسالة، إلا وفيها ما يلاحظ عليه ويستدرك. وهذه الملاحظات على الأبحاث والاستدراكات ليست قاصرة على أبي غدة وحده ، بل هي لكل البشر ولكل الكتب خلا كتاب الله – عز وجل – .

---

(١) ص : ٢٣٠ .

وقد قرأت هذا البحث كاملاً فوجدت الباحث بعد أن وضع الأدلة على أن السكوت ليس توثيقًا وتعديلاً ، وما جاء في الأدلة الدالة على ذلك لم يصب في النتيجة التي توصل إليها وهي أنه قال بأن الراوي المسكوت عليه لا يحكم عليه بالوثاقة أو الجهالة أو حتى يقال بأنه مستور أو ضعيف ؛ بل لكل واحد حالة خاصة، ولا يستطيع عالم من العلماء أن يحكم على المسكوت عليه عمومًا بحكم واحد .

واستدل به على أنه توثيق فرأيته بحثًا طيبًا في بابه ووجهة حسنة ، لكن ما توصل إليه من أنه توثيق غير ما يدل عليه تعامل الأمة في كتبهم ، وغير ما دل عليه أقوال أصحاب الكتب، وأيضًا فإن قواعد علم الحديث وأصوله في الكلام على العدالة ، وبما تثبت ؟ ينفيه .

لذا رأيت أنني أبدأ بحثي بعرض قوله واستدلاله عليه ومناقشة هذه الأدلة بحيدة وموضوعية وفي النهاية أثبت ما تدل عليه مناهج الأمة وأقوالهم تجاه هذا الأمر .

والله أسأل أن ينفع به ، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم .

المبحث الأول

آراء العلماء في السكوت عن الراوي

وذكر أدلتهم ومناقشتها

آراء العلماء في السكوت عن الراوي وذكر أدلتهم ومناقشتها

ومن خلال بحثي في كتب الرجال حول قضية السكوت وجدت أن العلماء على أربعة أقسام تجاه هذا السكوت :

- **الفريق الأول** : اعتبر السكوت توثيقًا .
- **الفريق الثاني** : اعتبر هذا السكوت تجهيلاً .
- **الفريق الثالث** : تضاربت أقوالهم فيه . فمرة يوثقون ، وأخرى يضعفون ، وأخرى يتوقفون .
- **الفريق الرابع** : توسطوا فيه ، فاعتبروه (مستورًا) .

قلت : وسأذكر في هذا البحث كل رأي، واذكر أشهر من قال به، وأبدأ بالفريق الأول –أعني من قال بأن سكوت علماء الجرح والتعديل في الراوي يعتبر توثيقًا–، وقد جمع الأدلة الدالة على هذا الرأي الشيخ العلامة عبد الفتاح أبو غدة المتوفى سنة ١٤١٧هـ– رحمه الله تعالى – .

لذا ؛ فإنني سأذكر أقواله وأدلته وأناقشها .

الفريـــق الأول :

أولاً بدأ بنقل ما قاله ابن أبي حاتم في مقدمـــة الجـــرح والتعـــديل مـــن قولـــه " على أنا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل كتبناها ليشـــتمل الكتـــاب على كل من رُوي عنه العلم ، رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم ، فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله "[1].

ثم قال الشيخ أبو غدة معقبًا على ذلك : وهو لا ينفي أن يكـــون ســـكوته عمـــن سكت عنه يعتبر تعديلاً ضمنًا ، وهو دون التعديل الصريح طبعًا ؛ لأنه لو وَجَـــد فيـــه جرحًا لذكره . وقد يقال بمقابل هذا : وكلامه أيضًا لا ينفي أن يكـــون ســـكوته عمـــن سكت عنه يعتبر تجهيلاً ضمنيًا ؛ لأنه لو وجد فيه تعديلاً لذكره . قال : قلـــت نعـــم ، ولكن إذا لم يذكر في الراوي جرحًا ، ولا ذكر فيه غيره جرحًا ، فالبراءة من الجـــرح هي الأصل، ولا يثبت الجرح إلا بجارح ، ولم يذكر جارح، فلذا يعتبر سكوته عنه من باب التعديل الضمني له ، ولو كان ابن أبي حاتم يرى السكوت جرحًا في الـــراوي أو تجهيلاً له لما قال : رجاء وجود الجرح فيهم، فيستفاد من هذا أن سكوته ليس تجهـــيلاً ولا جرحًا .

واعتبار السكوت تعديلاً أولى من هدره أو اعتباره (تجهيلاً) لأن اقل ما يقـــال في حال ذلك الراوي الذي سكت عنه ، ولم ينقل عن غيره فيه جرح ، ولم يذكر فـــي مروياته شيء يغمز فيه : إنه باقٍ على أصل البراءة التي لا تـــزول إلا بثبـــوت نقـــل الجرح ولم ينقل ، وعلى هذا فيكون اعتبار السكوت من باب التعـــديل ، أولـــى مـــن اعتباره من باب التجهيل ، وهو الذي مشى عليه جمهور الحفاظ الجهابذة المتأخرين .

قلت : وسيذكر الشيخ أبو غدة عدة أمثلة للدلالة علـــى أن الحفـــاظ المتـــأخرين يعتبرون سكوت هؤلاء المتقدمين توثيقًا، وأنا أذكر ما قاله وأناقشه، ولكن قبـــل ذلـــك أعقب تعقيبًا موجزًا على استدلاله بها قاله ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح وهو :

إنه –رحمه الله– قد ذهب إلى أن كلامه الذي ذكره في المقدمة يدل علـــى ذلـــك وقوله هو (على أنا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل كتبناها ليشـــتمل

---

(١) ٣٨/٢ .

الكتاب على كل من رُوي عنه العلم ، رجاء وجود الجرح والتعـــديل فـــيهم ، فـــنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله).

قلت : إن قوله هذا يحمل نص قول ابن أبي حاتم ما لم يحتمل ، ويقوله مـــا لـــم يقصده ، فكلامه –رحمه الله– واضح وبين في أنه سيذكر ما قيل في الـــراوي علـــى الإنصاف لا لغرض ، ولا لحسد فمن كان قوله في الراوي هكذا فقد استبعده ولم يذكره في الجرح ، ولم يثبت في الراوي إلا ما قيل فيه من باب الأمانة ، وحفظ الدين والآثار لا بقصـــد التحامـــل عليـــه والنيـــل منـــه لأســـباب دنيويـــة مذمومـــة، فقـــال – رحمه الله – : وقصدنا بحكايتنا الجرح والتعديل في كتابنا هذا إلـــى العـــارفين بـــه العالمين له متأخرًا بعد متقدم إلى من انتهت بنا الحكايـــة إلـــى أبـــي وأبـــي زرعـــة –رحمهما الله–، ولم نحك عن قوم قد تكلموا في ذلك لقلة معرفتهم به ونسبنا كل حكاية إلى حاكيها ، والجواب إلى صاحبه ، ونظرنا في اختلاف أقوال الأئمة في المســـئولين عنهم فحذفنا تناقض قول كل واحد منهم، وألحقنا بكل مسئول عنه ما لاق به وأشـــبهه من جوابهم، على أنا قد ذكرنا .. إلى آخر ما ذكره الشيخ أبو غدة.

فقول ابن أبي حاتم يدل دلالة صريحة على أنه إنما يسكت عن الراوي الـــذي لا يعرف عن حاله شيئًا لا جرحًا ولا تعديلاً، فأثبت ما عرفه عن الراوي، وسكت عنـــه راجيًا بعد ذلك ومؤملاً أن يجد من ذكر فيه قولاً يبين حاله جرحًا وتعديلاً فيلحقه بـــه ، ويضيفه إليه ، ولا يحذفه كلية من كتابه ؛ بل رأى إثباته لعله يجد فيه شيئًا. لذا قال : " على أنا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من رُوي عنه العلم ، رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم ، فنحن ملحقوها بهم مـــن بعد إن شاء الله " .

فكيف يقال بعد ذلك أنه يدل على أنه ثقة ؟ وأنى يكون ذلك وكلامه واضح كـــل الوضوح على أنه لا يخبر من سكت عنه ؟

قلت : وسأذكر ما استدل به على ما ذهب إليه وأناقش هذه الأدلة إن شاء الله بدون تحامل بل بقواعد البحث والنقد العلمي .

أدلة الشيخ على ما ذهب إليه من أنه توثيق ، ومناقشته

قال الشيخ أبو غدة – رحمه الله – : هذا وأُقدم من وقفت على سلوكه مسلك الجمهور ، واعتباره سكوت النقاد عن الراوي يعد من باب التعديل .

١) وهو الإمام مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن تيمية الجد المتوفى سنة ٦٥٢ –رحمه الله– ، وهذا نص عبارته فيما نقله عنه الحافظ ابن القيم . ثم نقله عن ابن القيم الشوكاني[١] في نيل الأوطار في أبواب صلاة المسافر في باب من اجتاز في بلد فتزوج فيهم فليتم. قال الشوكاني فيه بعد ذكر الحديث : قال ابن القيم[٢]: وفي إسناده عكرمة . قال أبو البركات بن تيمية : ويمكن المطالبة بسبب الضعف فإن البخاري ذكره في تاريخه ، ولم يطعن فيه ، وعادته ذكر الجرح والمجروحين.. انتهى كلام الشوكاني. وقد أقر هو وابن القيم قبله كلام أبي البركات ابن تيمية كما رأيت . انتهى كلام أبي غدة .

قلت : هذا لا يسلم للإمام مجد الدين بن تيمية لأن البخاري –رحمه الله– ذكر رواة سكت عنهم ، وقد ضعفهم الأئمة ، ففي ترجمة (الحسن بن عمران أبي عبد الله العسقلاني ترجمة رقم ٢٥٤٠) من التاريخ، ذكره البخاري وسكت عنه وذكر له عدة أسانيد ذُكر فيها ، ولم يتكلم فيه جرحًا ولا تعديلاً .

قلت : و(الحسن بن عمران) هذا قال فيه أبو حاتم[٣]: شيخ، وقال الطبري: مجهول[٤]. وقال الحافظ ابن حجر : لين الحديث[٥]. وعليه فليس كل من سكت عنه البخاري فهو ثقة .

وهذا الراوي ذكره ابن حبان في الثقات[٦].

---

(١) نيل الأوطار ، ٢٥١/٣ .

(٢) زاد المعاد ، ٢٦٩/١ .

(٣) الجرح ، ٢٧/٣ .

(٤) التهذيب ؛ لابن حجر ٥٠٨/١ .

(٥) تقريب التهذيب ، ١٤٨/١ .

(٦) ثقات ابن حبان ، ٢٣٢/٢ .

٢) قال الشيخ : ومشى على هذا المسلك أيضًا : الحافظ المنذري المتوفى سنة ٦٥٦ –رحمه الله تعالى–، في الترغيب والترهيب في كتاب الصوم في باب الترغيب في صيام رمضان احتسابًا ، فقال عند الحديث (٣٢) رواه ابن خزيمة في صحيحه والبيهقي ، وقال ابن خزيمة إن صح الخبر ، فإني لا أعرف خلَفًا أبا الربيع بعدالة ولا جرح ، ولا عمرو بن حمزة القيسي الذي دونه، وقال –أي المنذري–: قد ذكرهما ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيهما جرحًا. والله أعلم . انتهى .

ثم قال أبو غدة –رحمه الله– معقبًا على هذا: وهذا الحديث عند المنذري صحيح أو حسن أو قريب منه، لأنه أورده بلفظة : (عن أنس)، ولم يورده بلفظة (رُوي) عن أنس، كما هو مصطلحه في الأحاديث الصحاح والحسان والأحاديث الضعاف.

قال الشيخ : وقد نبه – أي المنذري – عليه في مقدمة كتابه المذكور، فقال : فإذا كان إسناد الحديث صحيحًا أو حسنًا أو ما قاربها صدرته بلفظة (رَوى) .

وكذلك أصدره بلفظة (عن) وإذا كان... ثم أشير إلى إرساله وانقطاعه ... وإذا كان في الإسناد من قيل فيه : كذاب ، أو وضاع ، أو متهم، أو مجمع على تركه أو ضعفه ، أو ذاهب الحديث ، أو هالك ، أو ساقط ، أو ليس بشيء ، أو ضعيف جدًا ، أو ضعيف فقط ، أو لم أر فيه توثيقًا بحيث لا يتطرق إليه احتمال التحسين ، صدرته بلفظة (رُوي) ولا أذكر ذلك الراوي ولا ما قيل فيه البتة، فيكون للإسناد الضعيف دلالتان " تصديره بلفظة (رُوي) وإهمال الكلام عليه في آخره " . انتهى .

قلت : أولاً : هذا الراوي توقف فيه ابن خزيمة، وعليه توقف في الحكم على الحديث ، فقال بعده : إن صح الخبر ، فإني لا أعرف خلفًا أبا الربيع ، بعدالة ولا جرح . فهذا صريح من ابن خزيمة أنه لا يعتبر (المسكوت عنه) توثيقًا وإلا لقال : وهو صريح لأجل أن (خَلَفًا أبا الربيع) لا أعرفه بعدالة ولا جرح .

ثانيًا : أن منهج المنذري فعلاً كما قال العلامة أبو غدة أن إسناد الحديث إذا ذكره بلفظ (عن أنس) وهي عنده تدل على أن الحديث كما قال هو في مقدمة الترغيب والترهيب أنه يقولها في (الحديث الصحيح ، أو الحسن ، أو ما قاربهما) .

قلت : فهو إذًا لا يكتفي بصديرها في (الصحيح والحسن) بل يذكر فيه ما قاربهما ، والذي قاربهما هو (الحسن لغيره) وهو الذي في أصله ضعيف ، ولكنه تقوى برواية آخر وعليه فإن المنذري يذكر في الإسناد رواة (ضعفاء) لكن الحديث له متابعات ، أو شواهد أخرى تقويه ، فحسن عنده الحديث ليس من نفس الراوي ، ولكن من طريق آخر .

وعليه فبنص قول المنذري أنه يروي عن أناس ضعفاء ويصدر الرواية بلفظ (عن) . فهذا ليس دليلاً على ما ذهب إليه الشيخ .

ثالثًا : وأما ما قاله المنذري عقيب قول ابن خزيمة " قد ذكرهما ابن أبي حاتم ، ولم يذكر فيهما جرحًا والله أعلم " ، فليست فيه دلالة على التوثيق ، لكن الواضح أن المنذري يؤكد ما قاله ابن خزيمة من أن هذا الراوي لم يذكر فيه جرح أو تعديل، أو أنه كما قال الشيخ أبو غدة ، وليس هذا بواضح من كلامه لأنه قال عقيبه ما يشعر بعدم الجزم والقطع في أمر محدد أنه مقبول أم لا ، فقال : والله أعلم .

٣) وذكر أبو غدة مثالاً آخر من الترغيب وهذا المثال يدل على غير ما سيق إليه من أن من سكت عنه البخاري فهو ثقة .

قال الشيخ: " وقال أيضًا –أي الحافظ المنذري[١]–، حديث عبد الله بن عمرو المرفوع : " لا أقسم ، لا أقسم ..."[٢] رواه الطبراني، وفي إسناده (مسلم ابن الوليد ابن العباس)، ولا يحضرني فيه جرح ولا عدالة " . انتهى .

---

(١) في باب الترهيب من الفرار من الزحف ، ١٢٦/٣ ، عن الحديث ٤ .

(٢) ذكره الهيثمي في المجمع ، ١٠٤/١ ، وقال : رواه الطبراني في الكبير ، وفيه مسلم بن الوليد بن العباس ، ولم أر من ذكره .

قال الشيخ : وأورده بلفظه (عن عبد الله بن عمرو) .

قلت: هذا المثال خير شاهد على صحة ما قلته في التعقب على القول السابق وهو أن المنذري يورد الحديث بلفظة (عن) ليس لأن كل رواة الإسناد ثقات ، بل ربما يكون فيه ضعفًا .

لكن الحديث له طرق أخرى ، وهذا المثال يدل على ما هو أشد من ذلك وهو أن الحافظ المنذري –رحمه الله– ذكر ما يدل على أنه لا يعرف الراوي جيدًا، ولم يخبر حاله لا جرحًا ولا تعديلاً.

فليس الأمر واقفًا عند أنه لم يقف على من جرحه بل أشد من ذلك، وهو أنه لم يقف حتى على من عدله فقال : (لا يحضرني فيه جرح ولا تعديل) فكيف بعد ذلك نقول إنه ثقة ؟

٤) ثم ذكر بعده مثالاً آخر عند المنذري أيضًا ، وهذا المثال أوضح من سابقه على عكس ما يستدل عليه الشيخ – رحمه الله – .

قال : وقال – أي المنذري[١]– في باب ذكر الرواة المختلف فيهم (مبارك ابن حسان) قال الأزدي : يرمى بالكذب ، وقال أبو داود : منكر الحديث ، وذكره البخاري ولم يجرحه، وقال النسائي : ليس بقوي ، وقال ابن معين :ثقة. انتهى .

قلت : هذا الراوي الأكثر على ضعفه . قال ابن معين : ثقة[٢]، وقال النسائي : ليس بالقوي وفي حديثه شيء[٣].

وقال ابن حبان بعد ذكره في الثقات : يخطئ ويخالف[٤].

وقال أبو داود : منكر الحديث[٥].

وقال الأزدي : متروك يرمي بالكذب .

---

(١) الترغيب والترهيب ، ٣٥٧/٦ .

(٢) الجرح والتعديل ، ٨/ ت ١٦٥٠ .

(٣) تهذيب الكمال ، ١٧٤/٢٧ .

(٤) ثقات ابن حبان ، ٥٠١/٧ .

(٥) تهذيب ابن حجر ، ٣٦٤/٥ .

وقال ابن عدي : روى أشياء غير محفوظة[١] .

وقال الحافظ ابن حجر في التقريب : لين الحديث[٢] .

قلت : فهذا خير مثال على الرد على موضوع البحث ؛ لأن هذا راوٍ سكت عنه البخاري -رحمه الله- ، والأكثر قد رموه بالضعف والكذب ، وأن روايته فيها ما هو غير محفوظ ، ومع ذلك فلم ينبه البخاري على ذلك .

وذكره الحافظ الذهبي وذكر ما قيل فيه[٣]. وقال : وذكره البخاري فما ذكر فيه جرحًا .

قلت : وكأن الذهبي – رحمه الله – يشير إلى أن الراوي قد يسكت عنه البخاري وهو مجروح يدل عليه أنه ذكر فيه قول ابن معين والأزدي ، وأبي داود والنسائي . والله أعلم .

٥) وقال الشيخ أبو غدة فيما نقله من كتاب تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة مبينًا به ما ذهب إليه ، حيث نقل نقولاً من مواضع كثيرة قال : وقال – أي ابن حجر– في ٨٨ موضعًا من كتابه (تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة): ذكره البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحًا " قرن بينهما في أكثر هذه المواضع ، وأفرد أحدهما في بعضها ، ولكنه في أغلب تلك المواطن ذكر سكوتهما عن الجرح من باب التوثيق والتعديل ، وردَّ به على من زعم جهالة الراوي، أو ضعفه، بل توسع في الاستدلال بالسكوت على وثاقة الراوي ، فاستدل بسكوت ابن يونس المصري ، وأبي أحمد الحاكم الكبير النيسابوري ، وابن حبان البستي ، وابن النجار البغدادي ، وغيرهم ...

وهاك طائفة من عباراته فيه كنماذج لما أشرت إليه ، وأشير إلى باقي المواضع التي قال فيها ذلك في الكتاب المذكور ، برقم الترجمات فيه والرقم قبل الترجمة هنا هو رقمها في (تعجيل المنفعة) قال – رحمه الله – :

---

(١) السابق .

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ، ١٠٥/٢ .

(٣) الميزان ، ٣٥٠/٤ .

٨- إبراهيم بن الحسن ذكره ابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحًا ، وذكره الذهبي في الضعفاء ، ولم يذكر لجرحه مستندًا .

١٥- إبراهيم بن عبد الرحمن الحضرمي مجهول ، قلت : ذكره ابن يونس ولم يذكر فيه جرحًا .

٣٠- أخشن السَّدوسي قال في الإكمال : مجهول ، قلت : لم يذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم فيه جرحًا .

٦٠- أعين أبو يحيى الأنصاري البصري. لا يُعرف. قلت : ذكره ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه شيئًا .

٦٣- أمية بن شبل اليماني . قال ابن المديني : ما بحديثه بأس . قلت : لم يذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم فيه جرحًا .

٧٥- أيمن بن مالك الأشعري . وثقه ابن حبان . قلت : وذكره ابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحًا .

٩٥- بشير بن أبي صالح. مجهول. قلت : وذكره البخاري في التاريخ ولم يذكر فيه جرحًا .

١٠٦- بلال بن أبي بلال . لا يعرف . قلت : قد ذكره البخاري في التاريخ ، ولم يذكر فيه جرحًا ، وتبعه ابن أبي حاتم .

٢٠٧- الحسن بن يحيى المروزي، فيه نظر، قلت : ذكره ابن النجار في (تاريخ بغداد) ولم يذكر فيه جرحًا .

٢٣٧- حميد بن علي أبو عِكْرِشة العقيلي: قال الدراقطني : لا يستقيم حديثه ، ولا يحتج به ، وقال أبو زرعة : كوفي لا بأس به ، قلت : لم يذكر البخاري فيه جرحًا .

٣٢٣- روح بن عابد الشامي ، فيه جهالة كذا ذكره الحسيني ، ولم يذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم فيه جرحًا .

٣٣٥- زكريا بن سلام أبو يحيى العبسي الكوفي الأصم ، نزيل الرَّي ، قال البخاري: سمع منه حَكَّام بن سَلْم... ولم يذكر فيه جرحًا ولا ابن أبي حاتم .

٣٨٥- سُقير العبدي ، قال الحسيني : مجهول ، ولم يصب في ذلك ، فقد ذكروه في حرف الصاد المهملة - أي صقير - ولم يذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم فيه قدحًا .

٤٣٤- سويد بن الحارث ، مجهول لا يعرف ، قلت : هذه مبالغة ، وقد ذكره البخاري ، ولم يذكر فيه جرحًا ، وتبعه ابن أبي حاتم .

٤٥٧- شيبة بن مساور، ويقال : مِسْور البصري ، قال الحسيني : ليس بمشهور، قلت: بل هو معروف، مكي نزل البصرة ... عن ابن معين : ثقة، .... ولم يذكر فيه جرحًا ، وتبعه ابن أبي حاتم .

٧٢٣- عثمان بن حسان ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وابن أبي حاتم ، ولم يذكرا فيه جرحًا .

٧٥٥- علي البصري أبو الحكم، كذا وقع في بعض النسخ (علي) والصواب (زيد) هو ابن الشعثاء ....، قال البخاري في التاريخ وتبعه ابن أبي حاتم والحاكم أبو أحمد في (الكنى) - زيد بن أبي الشعثاء ، ولم يذكرا فيه جرحًا .

١٤١٨- أبو همام الشعباني، مجهول، قاله الحسيني، قلت: ذكره الحاكم أبو أحمد تبعًا للبخاري فيمن لا يعرف اسمه ، ولم يذكر فيه جرحًا .

ثم قال الشيخ أبو غدة بعد ذلك كله : فهذه ١٨ موضعًا اخترت ذكرها ، لأن الحافظ ابن حجر استدل فيها على أن سكوت هؤلاء الحفاظ النقاد : البخاري، وابن أبي حاتم، وأبي زرعة ، وغيرهم، عن الراوي يعتبر من التوثيق أو التعريف به ، وينفي الجهالة أو الضعف عنه .

ثم بين أنه جمع نماذج كثيرة تدل على ما دلت عليه النماذج التي ذكرتها آنفًا، فقال : وبقي ٧٠ موضعًا استدل فيها -أي ابن حجر- بسكوت البخاري وابن أبي حاتم أو بسكوتهما معًا عن الراوي، على وجود الوثاقة أو المعرفة به، وعلى نفي الجهالة أو الضعف عنه ، أسوق تراجمها في الكتاب المذكور لتعرف أي في كتاب تعجيل المنفعة ، والأرقام التي ذكرها الشيخ أبو غدة هي :

١٠ - ٣٣ - ٤١ - ٨٧ - ٢٠٠ - ٢١٠ - ٢٢٨ - ٢٤٢ - ٣٠٣ - ٣١٦ - ٣٣٢ - ٣٣٨ - ٣٧٣ - ٣٩٤ - ٤١٣ - ٤٧٠ - ٤٩١ - ٤٩٧ - ٤٩٩ - ٥٠٣ - ٥٣١ - ٥٤٣ - ٥٣٧ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٥٣ - ٥٥٥ - ٥٦٢ - ٦٠٢ - ٦٠٤ - ٦٠٨ - ٦٤٠ - ٦٦٧ - ٩٧٥ - ٧٦٢ - ٧٧٠ - ٧٧٢ - ٧٨٢ - ٧٨٧ - ٧٨٩ - ٨٠٠ - ٨١٦ - ٨٣٥ - ٨٣٨ - ٨٤٦ - ٨٥٧ - ٨٦٢ - ٨٦٧- ٨٧٤ - ٨٧٩ - ٨٨٦ - ٩١٠ - ٩٣٤ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٦٣ - ٩٧٣ - ٩٧٥ - ٩٨٤ - ١٠٤٦ - ١٠٨٤ - ١١١٦ - ١١٣٧ - ١١٥٢ - ١١٥٥ - ١١٩٣ - ١٢٥٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢.

ثم قال الشيخ أبو غدة : وسلك الحافظ ابن حجر أيضًا هذا المسلك في كتابه لسان الميزان ، وأكتفي بالإشارة إلى بعض ما جاء من ذلك في الجزء الأول فقط، لأن الكتاب في ستة مجلدات كبار، ويغني النموذج عن الاستيفاء، فانظر منه التراجم ذوات الأرقام التالية : (١٠٦ - ١٠٧ - ١٣٧ - ١٤٥ - ١٨٩ - ٢٦٨ - ٣٨١ - ٣٩٠ - ٤٦١ - ٦٧٤ - ٧٥٦ - ٧٧٠ - ١٠٤٤ - ١٠٥٧ - ١٠٩٥ - ١٢٤٤ - ١٢٦٧ - ١٣١٠ - ١٣٨٤ - ١٣٩٩ - ١٤١٥ - ١٤٥٢ - ١٤٥٦ - ١٤٩٥ - ١٥٠٥)[1] .

قلت : هذا كله لا يصح دليلاً على ما سيق من أجله لأمرين :

الأول : أن الحافظ ابن حجر حين تكلم متعقبًا من قال بجهالة أحد الرواة الذين سبقت الإشارة إليهم . فإنما ينفي كونه مجهولاً ، لكنه لم يقل بأنه ثقة ، وكم من فرق بين هذا وذاك، وهل كل من لم يجرح فهو عدل ؟ إن الجمهور على خلاف ذلك ، وسيأتي مزيد إيضاح لهذا .

ثانيًا : إن الحافظ ابن حجر - رحمه الله - لم يكن ما قاله الشيخ أبو غدة هو منهجه في كل المواطن ، ولكن في مواطن أخرى وكثيرة ذكر تضعيفًا للراوي ولم يذكر سكوت ابن أبي حاتم عنه مع أنه ذكر ما ذكره ابن أبي حاتم عنه من شيوخه وتلاميذه . وسأذكر بعض الأمثلة الدالة على ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

---

(١) الرفع والتكميل ، ص : ٢٤١ .

المثال الأول :

طبيب بن سلمان، عن عمرة . قال الدراقطني : بصري ، ضعيف ، هذا ما في الميزان ، ثم عقب عليه ابن حجر بقوله : وذكره ابن حبان في الثقات وعنه شيبان بن فروخ . قال ابن أبي حاتم : روى عن معاذة العدوية ، روى عنه بشر ابن محمد أبو محمد السكري . وقال الطبراني في الأوسط : إنه بصري ثقة[١] .

وقد يذكر سكوت ابن أبي حاتم ويستدل به على تجهيل الراوي وليس على توثيقه :

المثال الثاني :

(إياس بن نذير الضبي الكوفي) فقد ذكره الحافظ ابن حجر وقال : روى حديثه حسين الأشقر، عن رفاعة بن إياس بن نذير الضبي، عن أبيه عن جده ... وقال ابن أبي حاتم : (إياس بن نذير) روى عن شبرمة بن الطفيل ، عن علي ، روى عنه أبو حيان التيمي ، يعد في الكوفيين .

قلت – القائل ابن حجر– : وذكره ابن حبان في الثقات ، وذكره ابن أبي حاتم وبيض ، فهو مجهول[٢] .

وعليه فما قاله ابن حجر فيما نقله الشيخ أبو غدة ليس دالاً على التوثيق، ولكنه يرد كونه مجهولاً فقط ، وقد تبين أن هذا ليس مطردًا في منهج ابن حجر في كل كتبه .

المثال الثالث :

ذكر الحافظ[٣] عمران بن مغمر ويقال ابن محبر... قال : وهو معروف لكنه تصحف وإنما هو نمران أوله نون لا عين ... وقد ذكره البخاري وابن أبي حاتم في حرف النون بروايته في هذه الترجمة مع أن ابن أبي حاتم سكت عنه في الجرح[٤]، وكذلك البخاري سكت عنه[٥]، ولم يوثقه الحافظ بذلك .

---

(١) اللسان ، ٢١٦/٤ ت ٤٤٠٣ .

(٢) ٢٤٧/١ .

(٣) تعجيل المنفعة ، ص : ٣٥٠ ، ت ٨١٣ .

(٤) ٤٩٧/٨ .

(٥) التاريخ ، ١٧/٨ ت ١١٧٥٧ .

المثال الرابع :

وذكر[١] عياض بن عمر بن عبد القاري حجازي.. قلت – القائل ابن حجر– ذكره ابن أبي حاتم بروايته عن علي فقط، والبخاري بروايته عن أبيه، وذكره ابن حبان في الثقات . ولم يستشهد بسكوتهما ويقول ثقة بل إنه لم يذكره أصلاً مع أنهما سكتا عنه[٢].

وقال : ومشى على هذا المسلك أيضًا : الحافظ ابن حجر في مواضع كثيرة من كتبه ، مثل (هدي الساري ١٢٣/٢) في ترجمة أحد رجال صحيح البخاري (الحسن بن مدرك السدوسي) قال فيها : " ... فكيف يكون بذلك كاذبًا ؟ وقد كتب عنه أبو زرعة وأبو حاتم ، ولم يذكرا فيه جرحًا ، وهما ما هما في النقد "[٣].

قلت : هذا الراوي الذي قال فيه الحافظ ابن حجر هذا القول لم يثبت للراوي به التوثيق وسأذكر كلامه كاملاً من مقدمة فتح الباري حتى يتبين معنى قوله ومراده من هذا القول .

قال الحافظ في المقدمة (ص ٥٩٨) : الحسن ابن مدرك السدوسي أبو علي الطحان ، قال النسائي في أسماء شيوخه : لا بأس به .

وقال ابن عدي : كان من حفاظ أهل البصرة ، وقال أبو عبيدة الآجري عن أبي داود : كان كاذبًا يأخذ بأحاديث فهد بن عوف فيقلبها على يحيى بن حماد ، قال الحافظ : إن كان مستند أبي داود في تكذيبه هذا الفعل فهو لا يوجب كذبا ، لأن يحيى ابن حماد وفهد بن عوف جميعًا من أصحاب أبي عوانة، فإذا سأل الطالب شيخه عن حديث رفيقه ليعرف إن كان من جملة مسموعه فحدثه به أولاً، فكيف يكون بذلك كذابًا .

وقد كتب عنه أبو زرعة وأبو حاتم ، ولم يذكرا فيه جرحًا وهما ما هما في النقد ، وقد أخرج عنه البخاري أحاديث يسيرة من روايته عن يحيى بن حماد مع أنه شاركه في الحمل عن يحيى بن حماد ، وفي غيره من شيوخه ، وروى عنه النسائي وابن ماجة .

---

(١) تعجيل المنفعة ، ص : ٣٥٠ ، ت ٨١٣ .

(٢) الجرح ، ٤٠٩/٦ ت ٢٢٨٨ – والتاريخ ، ٣٥٧/٦ .

(٣) الرفع ، ص ٢٣٨ .

قلت : هذا المثال يبين صحة ما ذهبتُ إليه في كون الحافظ ابن حجر في كل الأدلة التي ذكرها الشيخ / أبو غدة من تعجيل المنفعة واللسان ، إنما أراد بها نفي الجهالة لا ثبوت التوثيق ، وهذا المثال خير دليل على ذلك ، وقد بين الحافظ نفسه هذا فإنه ذكر هذا الراوي هنا ، وقال فيه هذا القول الذي نقل بعضه الشيخ/ أبو غدة، ونقلته كله فذهبت إلى كتابه تقريب التهذيب[١] لكي أرى بماذا سيحكم الحافظ على هذا الراوي ، هل بأنه ثقة لأنه قال في مقدمة الفتح بأن أبا زرعة وأبا حاتم كتبا عنه ولم يذكرا فيه جرحًا ، أم أنه سيقول قولاً يثبت فيه عدم الكذب ، ونفي الجرح لكنه لا يصل عنده إلى حد أن يقول فيه (ثقة) فوجدت الحافظ – رحمه الله – قال فيه (الحسن بن مدرك بن بشير .... لا بأس به) فوجدته أفصح عما قلته من أنه إذا رد على من جهل الراوي أو طعن فيه بالسكوت عند ابن أبي حاتم فإنه إنما ينفي الطعن أو الجهالة لكنه لا ينفي كونه لم يوثق ولا يصل إلى حد التوثيق .

المثال الخامس :

وفي التعجيل أيضًا (عيسى البزار) عن مولاه حذيفة بن اليمان ﷺ، وعنه ابنه يحي الجابر وثقه ابن حبان وضعفه الدارقطني .

قال ابن حجر : قلت لم يقل ابن أبي حاتم ابنه، وإنما قال : روى عنه يحيى ابن عبد الله الجابر[٢].

قلت : فهذا راوٍ طعن فيه الدارقطني، وعلى الرغم من ذلك لم يرد عليه ابن حجر بسكوت ابن أبي حاتم مع أن الحافظ ابن حجر نقل عن ابن أبي حاتم وعلم أنه سكت عنه .

المثال السادس :

الليث بن خالد البلخي، أبو بكر ... فيه نظر ، قال الحسيني، وقال : في الإكمال لا يكاد يعرف . قلت –أي ابن حجر– لم يذكره البخاري وقد ذكره ابن أبي حاتم وذكر له عدة مشايخ وقال : سمع منه أبي بالرّي انتهى[٣].

---

(١) ١٤٩/١.

(٢) الجرح ، ٢٩٢/٦ .

(٣) تعجيل المنفعة ، ص : ٣٩٩ .

ولم يذكر الحافظ سكوت ابن أبي حاتم عليه خاصة، وقد جرحه الحسيني فكان الأمر يحتاج إلى رد، مع أن ابن أبي حاتم سكت عليه، وقد نقل الحافظ منه قوله : سمع منه أبي بالرّي وهو مترجم في الجرح[١].

ثم قال العلامة أبو غدة بعد هذا كله: فإذا علم هذا كله ، اتضحت وجاهة ما أثبته من أن مثل البخاري، أو أبي زرعة، أو أبي حاتم، أو ابنه، أو ابن يونس المصري الصدفي ، أو ابن حبان ، أو ابن عدي ، أو الحاكم الكبير أبي أحمد، أو ابن النجار البغدادي، أو غيرهم ممن تكلم أو ألف في الرجال، إذا سكتوا عن الراوي الذي لم يجرح ولم يأتِ بمتن منكر: يعد سكوتهم عنه من باب التوثيق والتعديل ، ولا يعد من باب التجريح والتجهل ، ويكون حديثًا صحيحًا أو حسنًا أو لا ينزل عن درجة الحسن ، إذا سلم من المغامز . والله أعلم .

قلت : ومن خلال ما ذكرته يتبين أنه ليس من قبيل التعديل . ولكنه توقف في الراوي وعليه فحاله لا يزال لا يعرف . فكيف يحكم بتوثيقه وتصحيح روايته أو تحسينها مع أن الراوي لا يزال لا يعرف حاله ؟

الفريق الثاني :

قلت : ومن العلماء من عد السكوت تجهيلاً، وليس تعديلاً، وعلى رأس هؤلاء ابن القطان الحافظ ، وابن دقيق العيد في بعض أقواله ، وابن حجر في القول الذي نقلته عنه .

قال الزيلعي[٢] عند ذكر موسى بن أبي إسحاق الأنصاري. قال ابن القطان في كتابه – " أي بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام ، أي الأحكام الشرعية الكبرى " لعبد الحق الإشبيلي "– ذكره ابن أبي حاتم ولم يُعرِّف من أمره بشيء ، فهو عنده مجهول .

---

(١) ١٨١/٧ ت ١٠٢٤ .

(٢) نصب الراية، ٢٢٠/١ .

وقال الزيلعي[١] : " قال ابن القطان في كتابه " : كل من في هذا الإسناد معروف، إلا محمد بن الحصين ، فإنه مختلف فيه ، ومجهول الحال ، ولم يعرف البخاري ، ولا ابن أبي حاتم من حاله بشيء فهو عندهما مجهول .

قلت : وعلى ذلك ابن دقيق العيد في بعض أقواله :

- قال الزيلعي[٢] عند ذكر عبد الرحمن بن سعد بن عمار قال الشيخ ابن دقيق العيد في الإمام: ولم يذكر ابن عدي: عبد الرحمن هذا بجرح ولا تعديل، فهو مجهول عنده .
- والحافظ الزيعلي –رحمه الله– كذلك قد ذكر هذا الراوي مرة أخرى[٣]– أعني عبد الرحمن–. وقال : وأخرج ابن عدي في الكامل عبد الرحمن بن سعد ابن عمار بن سعد ... ولم يذكره بجرح ولا تعديل فهو مجهول .
- وكذلك ما ذكرته آنفًا في ترجمة (غياث بن نذير الضبي الكوفي) فقد ذكره الحافظ بن حجر[٤]، وقال : وذكره ابن أبي حاتم وبيض فهو مجهول .
- وكذا قال الذهبي في الميزان في ترجمة هذا الراوي – أعني إياس بن نذير الضبي الكوفي – ، قال الذهبي : ذكره ابن أبي حاتم وبيض مجهول[٥] .

وهذا الفريق على العكس تمامًا مما سبق أولاً ممن عد ذلك توثيقًا وليس بتجريح.

- وكذا ابن حزم ؛ فقد قال ابن حزم[٦]: هذا ممن انفرد به أسد بن موسى عن حماد، وأسد منكر الحديث لا يحتج به مع أن ابن أبي حاتم ذكره في الجرح وسكت عنه لم يعتد هو بسكوته ، وهو في الجرح والتعديل [٧].

---

(١) ٢٥٥/١ – ٢٥٦ .
(٢) نصب الراية ، ٢٧٤/١ .
(٣) السابق ، ٢٧٨/١ .
(٤) التهذيب ، ٢٤٧/١ .
(٥) ٢٨٣/١ ، ت ١٠٥٥ .
(٦) نصب الراية ، ١٧٩/١ .
(٧) ٣٣٨/٢ .

الفريق الثالث :

قلت : ومن العلماء من لم يأخذ منهجًا واحدًا ، ومسلكًا معروفًا في تعامله مع من سكت عليه مثل (البخاري ، وابن أبي حاتم ، وابن عدي ... ونحوهم) فتارة يعتبره توثيقًا وتارة تجهيلاً ، وتارة بين هذا وذاك (كابن دقيق العيد ، والذهبي ، وابن حجر) .

أولاً : ابن دقيق العيد: أما تجهيله للراوي فقد ذكرته في الفريق الثاني القائل بهذا.

وأما توثيقه لمن سُكت عنه ومن لم يرد في كتب الرجال على حسب زعمه أن من لم يذكر فيها فهو ثقة لأنه لو كان ضعيفًا لذكر فيها فقد صرح به فيما جاء عقب حديث في باب المسح على الخفين[١]، أخرجه الدارقطني في سننه ، وجاء في سنده (أسد بن موسى ، عن حماد بن سلمة) فقال الحافظ الزيلعي : قال ابن حزم : هذا ممن انفرد به أسد بن موسى عن حماد ، وأسد منكر الحديث لا يحتج به . قال الشيخ ابن دقيق العيد : الكلام مدخول من وجهين :

أحدهما : عدم تفرد أسد به ...

والثاني : أن أسدًا ثقة ، ولم يرد في شيء من كتب الضعفاء له ذكر ، وقد شرط ابن عدي أن يذكر في كتابه كل من تكلم فيه ، وذكر جماعة من الأكابر والحفاظ ، ولم يذكر أسدًا ، وهو يقتضي توثيقه ، ونقل ابن القطان توثيقه عن البزار، وعن أبي الحسن الكوفي .

فالحافظ ابن دقيق العيد – رحمه الله – كما سبق اضطربت أقواله في ذلك ، فمرة مشى على أنه تجهيل للراوي –أي السكوت عنه– وتارة اعتبره ليس جرحًا.

فكما سبق ذكره أنه قال فيما نقله عنه الحافظ الزيلعي في نصب الراية[٢] عند ذكر (عبد الرحمن بن عمار) : ولم يذكر ابن عدي (عبد الرحمن) هذا بجرح ولا تعديل ، فهو مجهول عنده .

---

(١) نصب الراية ، ١٧٩/١ .
(٢) ٢٧٤/١ .

فصرح في هذا الموطن بأن الذي يسكت عنه ابن عدي مجهول عند ابن عدي، وارتضاه هو، ولم يعقب على ذلك مما يشعر أنه من سكت عنه أئمة الجرح والتعديل، فلم يجرحوه ، ولم يوثقوه فهو عندهم مجهول .

لكنه في موطن آخر في (عبد العزيز بن عبد الصمد أبو عبد الصمد العمي) حدث عنه أحمد ، وقال : كان ثقة .

ووثقه أبو زرعة أيضًا .

وذكره ابن حبان في الثقات فى أتباع التابعين .

وروى له في صحيحه –أي ابن حبان– ويوسف بن الزبير مولى عبد الله بن الزبير) ذكره ابن أبي حاتم من .

وبعد ذلك ذكر في ترجمة أخرى ما يدل على أنه – أي السكوت – توثيق – فقال في (أسد بن موسى عن حماد بن سلمة) وهو يتكلم عن حديث في باب المسح على الخفين ... أن أسدًا ثقة، ولم يُرَ في شيء من كتب الضعفاء له ذكر ، وقد شرط ابن عدي أن يذكر في (كتابه) كل من تكلم فيه ، وذكر جماعة من الأكابر والحفاظ، ولم يذكر أسدًا ، وهو يقتضي توثيقه .

قلت : وهكذا اختلف منهج ابن دقيق العيد في التعامل مع سكوت الأئمة ، فتارة يعتبره جرحًا ، وتارة توثيقًا ، وتارة يتوقف فيه .

قلت : وأكثر من وجدته تختلف فيه أقواله الحافظ ابن حجر – رحمه الله – فتارة يرد به تجهيل الراوي ، وتارة يعليه شيئًا عن ذلك ، وتارة يعتبره تجهيلاً للراوي .

حتى أن كتبه كذلك بينها خلاف في منهجه مع هذا السكوت ففي تعجيل المنفعة يذكره كثيرًا ، ويرد به تجهيل الراوي ، وربما رد به على كونه متهمًا بالكذب، أو بالوضع، أو بالضعف، ونحو ذلك، وهذا كله قد سبق ذكر الأمثلة له .

الفريق الرابع :

قلت : وهناك فريق آخر توسط في القول في هذا السكوت فلم يغال فيه ، فيقول هو تجريح وضعف ، كما قال الفريق الثاني ، ولم يرفعه فوق ما يدل عليه فجعله توثيقًا كما فعل الفريق الأول ، ولم تضارب أقوالهم فيه فتارة يجرحون وتارة

يوثقون، وتارة يقفون. لكنهم قالوا قولاً دقيقًا جدًا فيه يليق بهذا السكوت الذي يدل على توقف الإمام صاحب الكتاب أو إمام الجرح والتعديل في الراوي لأنه لا يدري عمن حاله شيئًا كل ما علمه أنه يروي عن فلان ، أو روى عنه فلان. سواء تعدد الرواة عنه، أو انفرد بالرواية عنه واحد. فقالوا في هذا الراوي المسكوت عنه (مستور الحال) أي أنه عرف بالرواية ولا تقبل إلا إذا توفر في رواتها أشياء من أهمها (العدالة ، والضبط ، وعدم المخالفة للثقات) .

وسار على ذلك من الأئمة :

- الحافظ ابن كثير المتوفى سنة ٧٧٤ فقد قال في تفسير آية رقم ١٠٢ من سورة البقرة في قصة هاروت وماروت في أثناء كلامه حديث ذكره ثم تكلم عن رجاله فقال: ورجاله كلهم ثقات من رجال الصحيح إلا (موسى بن جبير هذا)، وذكره ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل، ولم يحكِ فيه شيئًا من هذا فهو مستور الحال[1].
- وعليه أيضًا الحافظ الزركشي المتوفى سنة (٧٩٤) فقال في كتابه (الدرر المنثورة في الأحاديث المشهورة ... مخطوط ... في الباب السابع في القصص والأخبار في كلامه على هذا الحديث ، أخرجه أحمد في مسنده من جهة موسى بن جبير ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعًا ، وموسى بن جبير ذكره ابن أبي حاتم في كتابه ، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً ، فهو مستور الحال[2].

قلت : وهذا الرأي هو الذي أراه قد أصاب في تحديد ما يدل عليه سكوت المتكلمين في الجرح والتعديل عن الراوي ، فلم يرفعوه إلى درجة التوثيق ، ولم يحكموا عليه بجهالة العين ، ولم يصفوه بأنه ضعيف ، أو متهم بالكذب أو الوضع أو أنه منكر ، أو رواياته غير محفوظة ، أو له أفراد أو نحو هذا .

قلت : وهذا الرأي هو الصواب وهو المترجح عندي ، **وذلك لعدة أمور وهي :**

---

(١) تفسير ابن كثير ، ١٧٩/١ .

(٢) الرفع والتكميل ، ص : ٢٣٥ .

أن منهج كل كتاب إنما يؤخذ من صاحبه فإن لم يتكلم صاحبه عن منهجه فيؤخذ منهجه من تتبع كتابه واستقرائه ، ودراسته دراسة دقيقة متأنية ، وأما من وضع لنفسه منهجًا فإنه يريح من جاء بعده من مشقة هذا التتبع وعناء الاستقراء، **وكثرة الاختلاف :**

أولاً : إذا رجعنا إلى كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم وجدناه قد تكلم عن سكوته ماذا يعني به ، وإذا تأملنا قوله : ولنا على ما ذهب إليه الحافظان ابن كثير والزركشي ، وسأنقل كلامه هنا ثانية ، وأقف معه مبينًا إياه ، وإلي قول ابن أبي حاتم: قال –رحمه الله– في الجرح والتعديل: (على أنا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من رُوي عنه العلم ، رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم ، فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله) .

قلت : وفي هذا أوضح الدلالة على صحة أن من سكت عنه فهو (مستور) لأنه أخبر بنفسه أن من لم يذكر فيه جرحًا أو تعديلاً ، أنه قد خفي عنه حال الراوي ، فلا يدري أقال العلماء فيه قول تعديل له ، أم قولاً فيه جَرْحه . ثم قال – رحمه الله – مبينًا أنه ذكرهما في الكتاب ولم يستبعدها منه مع أن الكتاب وضع لبيان حال الرواة جرحًا وتعديلاً ، وهذا يعتبر ليس على شرط الكتاب ، ثم قال قولاً يبين فيه لماذا وضعه مع أنه ليس على شرطه . من أجل ألا يتعقب عليه ، فقال بأنه وضعها (رجاء وجود الجرح والتعديل) .

وهذا أقوى دليل على أنه لا يعرف حاله تعديلاً أي لا يدري أتقبل روايته أم لا. وهذا القول صريح في أنه لا يعلم عن هذا الراوي شيئًا يدل على عدالته ، فكيف نأتي بعد ذلك ونقول : إن من سكت عنه فهو توثيق للراوي . بعد أن قال هو ذلك مدللاً على أن هذا الراوي انستر حاله عليه فلم يدر عنه شيئًا لا جرحًا ولا تعديلاً .

وعلى هذا فما سكت عنه ابن أبي حاتم فهو (مستور) بنص قوله هو لا بقول غيره .

المبحث الثاني

نماذج من كتاب التاريخ الكبير للإمام البخاري وسكوته عن الراوي فيه

كتاب التاريخ الكبير وسكوت البخاري عن الراوي فيه

قلت : وسأتوسع في سكوت البخاري – رحمه الله تعالى– لأنني أرى أن كل من تكلم في سكوت الحفاظ عن الرواة ما فصّل سكوت البخاري ، حيث إنه يحتاج إلى تفصيل .

فبعد مطالعتي كثيرًا كتاب التاريخ الكبير ، وسهري معه ليالي طوال ، وساعات عديدة، وشهور كثيرة، وجدت أن كتاب التاريخ الكبير للبخاري له منهج خاص يغاير كتاب الجرح والتعديل ، والكامل في الضعفاء لابن عدي ، وغيرهما من الكتب التي ألفت في الجرح والتعديل إذ أنني وجدت كتب الجرح عامة تذكر الراوي وقلما تسكت عنه ، إلا إذا بين صاحب الكتاب أنه سيذكر الثقات فقط ، أو الضعفاء ، فقط أو نحو هذا ، ورغم ذلك فإنه حتى وإن قال ذلك وأفرد الكتاب في نوع خاص إلا أنني رأيتهم أيضًا يتكلمون (كالثقات للعجلي ، وثقات أبي حفص ابن شاهين ، وثقات أبي حاتم بن حبان) فإنهم يتكلمون في الرواة، وإن كان ابن حبان اقلهم كلامًا على الرواة في ثقاته . وكذلك كتب الضعفاء يتكلمون في ذلك (كالضعفاء للبخاري ، والضعفاء والمتروكين للنسائي ، والضعفاء والمتروكين للدارقطني، والكامل في الضعفاء لابن عدي، والضعفاء الكبير للعقيلي، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، وميزان الاعتدال للذهبي، ولسان الميزان لابن حجر).

لكنني وجدت البخاري منهجه ليس كذلك ، فإنني رأيته يسكت عن أغلب الرواة، وقلما يتكلم في الراوي ، وبعد قراءة متأنية ثانية في سبب ذلك ، وجدت أن البخاري –رحمه الله– لا يتكلم في الراوي إلا إذا كان ضعيفًا شديد الضعف ، أو كذابًا، أو وضاعًا، ونحو ذلك من الجروح التي تُرد رواية الراوي بسببها، ولذا فإنه

قلما أن يذكر البخاري – رحمه الله – في الراوي لفظ (ثقة ، حافظ ، أو ثقة حجة ، أو إمام ثبت ، أو صدوق ، أو صدوق يهم ، أو ليس به بأس ، أو لا بأس به) بل هذا قليل جدًا بالنسبة لمن ذكرهم وسكت عنهم ، والعبرة بالكثرة فإنه فيه ١٣٩٨٣ ترجمة، ولم يقل هذه الألفاظ إلا في تراجم قليلة جدًا بالنسبة لهذا العدد الهائل من تراجم الكتاب، وستأتي نماذج بعد ذلك لأئمة كثيرين ذكرهم البخاري من أئمة هذا الشأن استفاض كل من ترجم لهم في وصف حفظهم وإتقانهم وإمامتهم بينما سكت البخاري عنهم .

لكنني وجدت أكثر أقواله في التاريخ (فيه نظر، سكتوا عنه، منكر الحديث، ليس بذاك ، كذاب ، وضاع) ونحو ذلك . **فرأيته يسكت عن :**

أ) الأئمة الذين اشتهر أمرهم :

وإذا ذكرهم أصحاب الكتب المؤلفة في الرجال استفاضوا في ثبوت إمامتهم، وحفظهم، ورسوخهم في هذا الشأن، واستفاضوا في الحديث عليهم كثيرًا ؛ فمثلاً :

- في ترجمة (سليمان بن مهران أبو محمد الأعمش) : ذكره البخاري في التاريخ ، ولم يذكر فيه سوى قوله : قال : صدقة ما أعلم أحدًا أعلم بحديث ابن مسعود من الأعمش ، ولم يذكر شيئًا غير ذلك (٥١/٤).
- لكننا إذا رجعنا إلى الجرح والتعديل وجدناه استفاض في رسوخ هذا الراوي في هذا الفن، وعن حفظه وإتقانه وإمامته. فمثلاً في الجرح: قال ابن معين: ثقة . وقال ابن أبي حاتم عن أبيه عن يحيى بن المغيرة قال : كان جرير إذا حدث عن الأعمش قال هذا الديباج وهو أستاذ الكوفة .
- وقال أبو حاتم : الأعمش ثقة يحتج به .
- وقال أبو زرعة : سلمان الأعمش إمام .
- فكل ذلك ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل .
- وأما البخاري فلم يذكر إلا كلمة واحدة تبين أنه كان يحفظ حديث ابن مسعود.

وكما هو معلوم أن الراوي قد يكون ثقة في شيخ لكنه ضعيف في غيره ، فهذا القول لا يفيد مثلما أفاده ما ذكره ابن حبان وغيره في هذا الراوي .

ب) الثقات الذين ذكروا فيه أيضًا لا يتكلم فيهم :

فمثلاً: في ترجمة (سلمة بن دينار أبو حازم الأعرج) سكت عنه البخاري[١].

وفي الجرح والتعديل قال ابن أبي حاتم : قال أحمد بن حنبل : أبو حازم المديني: ثقة .

قال عبد الرحمن : سألت أبي عن أبي حازم المديني فقال : ثقة[٢].

قلت : وكل الكتب بعد ذلك تكلمت عن هذا الراوي ونقلت هذين القولين اللذين ذكرهما ابن أبي حاتم، وزادوا عليها ليبينوا حال الراوي، وسكت البخاري عنه .

وأيضًا في ترجمة (الحسن بن عبيد الله النخعي) : قال البخاري في التاريخ الكبير: " الحسن بن عبيد الله الكوفي، سمع إبراهيم وأبا الضحى، والشعبي، سمع منه الثوري، وابن عيينة وعبد الله بن إدريس، وقال علي بن مسلم سمع عبادًا، وسمع الحسن بن عبيد الله أبا عروة "[٣].

قلت : ولم يزد البخاري على ذلك ، ولم يوثقه حتى ولو تلميحًا في حين أن العلماء استفاضوا في توثيقه ، **وهذه أقوالهم :**

١- قال ابن المديني : " قلت ليحي بن سعيد : أيما أعجب إليك الحسن بن عبيد الله، أو الحسن بن عمرو ؟ قال : الحسن بن عمرو أثبتهما ، وهما ثقتان صدوقان[٤].
٢- وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم عن أبيه : " ثقة "[٥].
٣- وقال ابن سعد : " وكان ثقة "[٦].
٤- وقال العجلي وقد ذكره في ثقاته : " ثقة "[٧].
٥- وقال النسائي : " ثقة "[٨].

---

(١) التاريخ ، ٨٢/٤ .
(٢) الجرح ، ١٥٩/٤ ت ٧٠١ .
(٣) التاريخ الكبير للبخاري ، ٢٨٢/٢ ت ٢٥٢٨ .
(٤) تهذيب التهذيب لابن حجر ، ٤٩٧/١ .
(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ، ٢٣/٣ .
(٦) الطبقات الكبرى لابن سعد ، ٣٤٨/٦ .
(٧) ثقات العجلي ، ص ١٠ .
(٨) تهذيب التهذيب الإحالة السابقة .

٦- وقال يعقوب بن سفيان : " كان من خيار أهل الكوفة "[١].

٧- وقال الذهبي : " ثقة "[٢].

٨- وقال الحافظ في التقريب : " ثقة فاضل "[٣].

قلت : فهذا الراوي وثقه : (يحيى بن سعيد القطان ، وعلي بن المديني ، وأبو حاتم ، وابن سعد ، والعجلي ، والنسائي ، ويعقوب بن سفيان ، والذهبي ، وابن حجر) أي أنه مجمع على توثيقه ومع ذلك سكت عنه البخاري .

وفي ترجمة (**الحسن بن سعد بن معبد الكوفي مولى ابن أبي طالب الهاشمي**) ذكره في التاريخ الكبير ت رقم ٢٥١٩ ، وسكت عنه .

وهذا الراوي ثقة مجمع على توثيقه، ولم يختلف أحد في توثيقه، **وهذه أقوال العلماء فيه :**

١- قال النسائي : " ثقة "[٤].

٢- وذكره العجلي في ثقاته ، وقال : " ثقة "[٥].

٣- وذكره ابن حبان في الثقات"[٦].

٤- وفي تهذيب ابن حجر : ونقل ابن خلفون أن ابن نمير قال : ثقة[٧].

٥- وقال الذهبي في الكاشف : وثقه النسائي ، ولم يزد على ذلك[٨].

قلت : هذا راوٍ ثقة، لم يختلف أحد من العلماء على ذلك، وقد روى له البخاري في الأدب، وروى له مسلم في صحيحه، وأبو داود والنسائي وابن ماجة.

---

(١) تهذيب التهذيب الإحالة السابقة.

(٢) الكاشف للذهبي ، ٢٢٣/١ .

(٣) التقريب ، ١٤٦/١ .

(٤) تهذيب الكمال الإحالة السابقة .

(٥) تاريخ الثقات للعجلي ، ص ١١٤ .

(٦) ثقات ابن حبان ، ٧٠/٢ .

(٧) تهذيب التهذيب لابن حجر ، ٤٩٠/١ .

(٨) الكاشف للذهبي ، ٢٢١/١ .

ج) **ويسكت كذلك عن الصدوق** . ففي ترجمة (**سلمة بن شبيب أبو عبد الرحمن النيسابوري**) ففي التاريخ الكبير[١] سلمة بن شبيب النيسابوري ، ولم يزد على ذلك. وفي الجرح[٢] سلمة بن شبيب أبو عبد الرحمن ... سمعت أبي يقول هو صدوق . وفي التقريب لابن حجر : ثقة[٣].

د) **ويسكت كذلك عن المختلف فيهم :**

ففي ترجمة : (**سليمان بن دينار أبو جميع الهجيمي**) في التاريخ[٤] سكت عنه البخاري مع أنه مختلف فيه في الطبقة التي قبل البخاري وكذلك في طبقته ، ولم يتعرض هو لشيء من ذلك . ففي الجرح[٥] في ترجمة هذا الراوي قال أحمد بن حنبل : أرجو أن لا يكون به بأس ، لم يكن عنده إلا شيء يسير من الحديث. وقال : سئل أبو زرعة عن أبي جميع فقال : بصري لين الحديث ، ونقل ابن أبي حاتم عن ابن معين أنه قال : ثقة . فهكذا يذكر المختلف فيه جرحًا وتعديلاً ولا يتكلم فيه .

ففي ترجمة (**الحسن بن يحيى أبي عبد الله الشامي**) :

قال البخاري : " الحسن بن يحيى، أبو عبد الله الشامي الخشني، سمع بشر بن حيان ، سمع منه الهيثم بن خارجة ، وسليمان بن عبد الرحمن "[٦]. ولم يزد البخاري على ذلك .

في حين أن العلماء اختلفوا فيه اختلافًا كبيرًا ما بين موثق ومضعف ، ومتوسط في الحكم عليه ، وهذه أقوالهم ، وهذه الأقوال المختلفة كانت في الراوي في طبقة قبل البخاري أي أنه كان يعلم ما قاله فيه السابقون :

---

(١) ٨٩/٤ ، ت ٤٩٤٨ .

(٢) ٦٤/٤ ت ٧٢٢ .

(٣) ٢٥٥/١ .

(٤) ١١٠/٤ ت ٥٠٣٦ .

(٥) ١٨٠/٤ ت ٧٨٣ .

(٦) التاريخ الكبير للبخاري ، ٢٩٦/٢ ت ٢٥٨٠ .

١- قال أحمد بن سعد بن أبي مريم: سالت ابن معين عن الحسن بن يحيى الخشني فقال : " ثقة خرساني "[١].

٢- وقال عبد الرحمن بن دحيم : " لا بأس به "[٢].

٣- وقال أبو حاتم : " صدوق سيئ الحفظ "[٣].

٤- وقال أحمد : " ليس به بأس "[٤].

٥- وقال عباس الدوري عن ابن معين: "ليس بشيء"، وفي رواية ابن الجنيد عن ابن معين : " ضعيف ليس بشيء "[٥].

٦- وقال النسائي : " ليس بثقة "[٦].

٧- وقال ابن جوصاء : " ثقة "[٧].

٨- وقال الساجي : " ثقة "[٨].

٩- وقال الدارقطني : " متروك "[٩].

١٠- وقال عبد الغني بن سعيد المصري : " ليس بشيء "[١٠].

١١- وقال الحاكم أبو أحمد: " ربما حدث عن مشايخه بما لا يتابع عليه، وربما يخطئ في الشيء "[١١].

١٢- وقال ابن حبان : " منكر جدًا يروي عن الثقات ما لا أصل له ، وعن المتقين ما لا يتابع عليه ، وكان رجلاً صالحًا يحدث من حفظه كثير الوهم

---

(١) تهذيب الكمال للمزي ، ٣٣٩/٦ .
(٢) الجرح والتعديل ابن أبي حاتم ، ١٨٦/٣ .
(٣) السابق .
(٤) تهذيب ابن حجر ، ٥١٦/١ .
(٥) السابق .
(٦) السابق ، وتهذيب الكمال السابق .
(٧) المجروحين لابن حبان ، ٢٣٥/١ .
(٨) تهذيب ابن حجر السابق .
(٩) ضعفائه ، ت١٩٠ .
(١٠) تهذيب الكمال الإحالة السابقة .
(١١) السابق ، ٣٤١/٦ .

فيما يرويه حتى فحشت المناكير في أخباره حتى يسبق إلى القلب أنه كان المعتمد لها ، فلذلك استحق الترك "[١] .

١٣- وقال الذهبي في المغني : " واهٍ "[٢].

- وقال في ديوان الضعفاء : " تركوه "[٣] .

- وقال في الكاشف: "وهاه جماعة ، وقال دحيم وغيره : "لا باس به"[٤].

١٤- وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: " صدوق كثير الغلط من الثامنة "[٥].

قلت: هذا راوٍ اختلفت فيه الأقوال قديمًا وحديثًا، فابن معين وهو قبل البخاري وثقه مرة ، وضعفه أخرى ، وثلث بقوله : ليس بشيء ، وقال أحمد : " ليس به بأس..، وهكذا .

ورغم هذا كله إلا أن البخاري لم يزد فيه على ما ذكرناه ، ولم يشر بكلمة واحدة يدلل بها على أن هذا الراوي تضاربت فيه الأقوال .

٥) ويسكت أيضًا عن (المجاهيل) ففي ترجمة (سلمة بن شريح الأنصاري)[٦] ذكره وسكت عنه فلم يذكر سوى قوله : عن يحيى بن محمد بن بشير، روى عنه خالد بن حميد. وفي الجرح[٧] سلمة بن شريح ويحيى بن محمد مجهولان وقال الحافظ الذهبي في الميزان : مجهول (٣٨١/٢) ورغم أنه مجهول إلا أنه سكت عنه البخاري .

وفي ترجمة (الحسن بن عبد الله بن مالك) ذكره البخاري ، وقال : " الحسن ابن عبد الله بن مالك بن الحويرث الليثي ، عن أبيه ، عن جده ، روى عنه عمران ابن أبان الواسطي "[٨].

---

(١) المجروحين ، ٢٣٥/١ .
(٢) المغني في الضعفاء للذهبي ، ١/ت ١٤٩١ .
(٣) ديوان الضعفاء ، ت ٩٦٠ .
(٤) الكاشف ، ٢٢٨/١ .
(٥) التقريب ، ٢٢٨/٢ .
(٦) ٨٠/٤ ت ٤٨٩٧ .
(٧) ١٦٤/٤ ت ٧٢١ .
(٨) التاريخ الكبير للبخاري ، ٢٧٦/٢ ت ٢٥٢٧ .

ولم يزد البخاري على ذلك شيئًا ، ولم يجرحه ، أو يعدله بكلمة . في حين أن العلماء ذكروه وبينوا أنه مجهول ، وهذه أقوالهم :

١- قال عبد الرحمن ابن أبي حاتم فيما نقله عن أبيه : هو مجهول[١].

٢- وقال الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال : مجهول[٢].

٣- وقال ابن الجوزي بعد أن ذكره في ضعفائه : قال أبو حاتم الرازي : مجهول[٣]. وسكت ابن الجوزي على ذلك أي أقر بأنه مجهول .

٤- وفي اللسان نقل الحافظ ابن حجر قول الحافظ الذهبي فيه ، ثم قال : وذكره ابن حبان في الثقات[٤]، ولم يدافع الحافظ ابن حجر عن هذا الراوي وينفي عنه الجهالة التي نسبت إليه مع أن هذه عادته أنه إذا وجد شيئًا ولو يسيرًا يدفع به عن الراوي فإنه يدافع به ويُبرئ ساحة الراوي .

أما هنا فلم يفعل ؛ مما يدل على أنه ارتضى هذا الحكم ، وأن هذا الراوي مجهول ، وعليه فإن البخاري لم يتكلم في هذا الراوي مع أنه مجهول .

وفي ترجمة (**الحسن بن أبي الفرات**) :

قال البخاري : " الحسن بن أبي الفرات، أو ابن أبي الجعد ، أبو محمد اليربوعي، عن الحسن قوله ، يعد في البصريين ، حدثنا عنه موسى "[٥].

ولم يزد البخاري على ذلك في التاريخ الكبير .

أما العلماء فقد حكموا على هذا الراوي بأنه مجهول ، ويكاد يكون مجمعًا على ذلك .

وهذه أقوال علماء الجرح والتعديل فيه :

١- قال عبد الرحمن ابن أبي حاتم فيما نقله عن أبيه أبي حاتم: " هو مجهول "[٦].

---

(١) ميزان الاعتدال ، ٢/٢٥ .

(٢) ميزان الاعتدال ، ٢/٢٥ .

(٣) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ، ١/٢٠٤ .

(٤) اللسان ، ٣/٤٠ .

(٥) التاريخ الكبير للبخاري ، ٢/٢٩٠ ت ٢٥٢٠ .

(٦) الجرح والتعديل ، ٣/ ت ١٣٧ .

٢- وذكره الذهبي في ميزان الاعتدال وقال : " مجهول "[١].

٣- وذكره الحافظ ابن حجر في لسان الميزان ، ونقل فيه قول الحافظ الذهبي : " مجهول "[٢]. ولم يزد على ذلك شيئًا ، مما يدل على أن الحافظ ابن حجر – رحمه الله – ارتضى ذلك ، وأقر على أن هذا الراوي مجهول .

فهكذا فأبو حاتم قال بأنه مجهول نقله عنه ابنه عبد الرحمن ، والذهبي قال كذلك.

والحافظ ابن حجر أقرهما .

في حين أن البخاري رحمه الله ذكره في التاريخ الكبير ، ولم يشر ولو تلميحًا إلى أن هذا راوٍ مجهول ؛ بل ذكر ما ذكرته فقط وسكت عليه .

وكذلك يسكت عمن لا بأس به ؛ أي من هو ليس ثقة ولا صدوقًا ولا ضعيفًا ضعفًا ترد به روايته، أي من تقبل روايته إذا اعتضدت. ففي ترجمة (شبيب ابن سعيد أبو يونس) ذكره في التاريخ[٣] وسكت عنه.

وفي التقريب قال ابن حجر : لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه ، لا من رواية ابن وهب . أي أن هذا الراوي فيه ضعف ، لكنه محتمل ، ولم يتكلم عنه ، بل سكت عنه البخاري .

قلت : لكنني وجدت أن الراوي إذا وصف وجرح بما يوجب رد روايته فإنه لا يسكت بل يتكلم فيه ويبين ذلك الجرح .

١- كما في ترجمة (الحسن بن علي الهاشمي) من التاريخ[٤] :

قال الإمام البخاري: يسمع الأعرج منكر الحديث ، ومعلوم من مذهب البخاري أنه قال : كل من قلت فيه منكر الحديث ، فلا تحل الرواية عنه. وفعلاً سنجد أن هذا الراوي مجمع على رد روايته لضعفه وهذه أقوال العلماء فيه :

---

(١) ميزان الاعتدال للذهبي ، ٢/٤٠ .

(٢) لسان الميزان ، ٣/٦٧ .

(٣) ٤/١٩٦ ت ٥٥٢٢ .

(٤) ٢/٣٨٣ ت ٢٥٣٣ .

- قال أبو حاتم : ليس بالقوي ، منكر الحديث ، ضعيف الحديث ، روى ثلاثة أحاديث ، أو أربعة أحاديث ، أو نحو ذلك مناكير[١] .
- وقال النسائي : " ضعيف "[٢].
- وقال أبو أحمد بن عدي : " حديثه قليل وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق "[٣].
- وقال الدارقطني[٤]: يروي عن الأعرج عن أبي هريرة مناكير، ضعيف واهٍ.
- وقال ابن حبان في المجروحين : يروي المناكير عن المشاهير ، فلا يحتج به إلا فيما يوافق الثقات[٥] .
- وقال الحافظ الذهبي[٦]: ضعفه أحمد .
- وذكره ابن الجوزي في الضعفاء[٧] .
- وقال الحاكم وأبو سعيد النقاش[٨]: يحدث عن أبي الزناد بأحاديث موضوعة. وقال في التقريب[٩]: ضعيف .

وهكذا لما اشتهر أمر الراوي بالضعف وردت روايته تكلم عنه البخاري – رحمه الله – .

ففي ترجمة (**حبيب بن أبي الأشرس**) :

قال الإمام البخاري في التاريخ الكبير: " حبيب بن أبي الأشرس ، وهو حبيب ابن حسان الكوفي عن سعيد بن جبير ، منكر الحديث "[١٠] .

---

(١) الجرح والتعديل ، ٣/٢٠ .
(٢) الضعفاء والمتروكون له ، ت ١٥١.
(٣) الكامل ، ٢/٢٥٦ .
(٤) ميزان الاعتدال ، ٢/٢٨ .
(٥) المجروحين ، ١/٢٣٤ – ٢٣٥ .
(٦) الميزان ، ٢/٢٨ .
(٧) ١/٢٧٠ .
(٨) تهذيب التهذيب ، ١/٥٠٤ .
(٩) تقريب التهذيب ، ١/١٤٧ .
(١٠) التاريخ الكبير للبخاري ، ٢/٣٠٠ ت ٢٥٩٠ .

وهذا الراوي لم يوثقه أحد بل الجميع على أنه منكر الحديث ، وأنه يجب ترك حديثه لأنه ليس من أهل الراوية الذين تقبل روايتهم .

وهذه أقوال العلماء في هذا الراوي :

١- قال ابن معين : " ليس بثقة "[١].
٢- وقال أبو حاتم : " ليس بالقوي منكر الحديث أحيانًا "[٢].
٣- وقال البخاري : " منكر الحديث "[٣].
٤- وقال النسائي : " كوفي متروك الحديث "[٤] .
٥- وقال أبو أحمد الحاكم : " ذاهب الحديث "[٥].
٦- وقال ابن حبان : " منكر الحديث جدًا "[٦] .
٧- وقال ابن المثنى : " ما سمعت يحيى ولا عبد الرحمن حدثا عن حبيب بن حسان ابن أبي الأشرس شيئًا قط "[٧].
٨- وقال السعدي : " هو ساقط الحديث "[٨] .
٩- وقال الدارقطني : " ضعيف "[٩] .
١٠- وقال الحافظ ابن حجر في اللسان : " وذكره الطوسي في رجال الشيعة ".

قلت : فهذا راوٍ مجمع على تضعيفه ، ولذا فإن البخاري الذي سكت عن الرواة تكلم فيه .

ففي ترجمة (**الحسن بن عمرو العبدي**) :

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ، ٣/٩٨ ، وميزان الاعتدال ، ١/٤٥٠ .
(٢) الجرح والتعديل ، ٣/٩٨ ، واللسان ، ٢/٣٧٨ .
(٣) التاريخ الكبير ٢/٣٠٠ ت ٢٥٩٠ .
(٤) الضعفاء والمتروكون للنسائي ، ت ٦٧ .
(٥) الميزان ، ٢/٢٨ .
(٦) المرجع السابق .
(٧) الجرح والميزان واللسان الإحالات السابقة .
(٨) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ، ١/١٨٨ .
(٩) المصدر نفسه .

قال البخاري في التاريخ الكبير : " الحسن بن عمرو العبدي ، بصري، يروي عن علي بن سويد، وأبي نعامة، كذاب "[١].

وهذا الراوي كذبه العلماء ، **وهذه أقوال علماء الجرح والتعديل فيه :**

١- قال الحاكم أبو أحمد : " متروك الحديث "[٢].

٢- وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : " يغرب "[٣].

٣- وقال الحافظ ابن حجر في التقريب : " متروك "[٤].

قلت : وهذا منهج البخاري كما وضح من هذه الأمثلة أن الراوي إذا كان ثقة فإنه لا يشغل نفسه بذكر الأقوال فيه أو يذكر هو قولاً فيه لاستفاضة عدالته وثقته ، وكذا إذا كان الراوي صدوقًا ، أو كان الراوي ضعيفًا ضعفًا ينجبر ، فإنه لا يذكر فيه قولاً ، وأما إذا كان الراوي ضعيفًا ضعفًا ترد به روايته، أو أن الراوي كذاب، أو متروك ، أو منكر ؛ فإنه يتكلم فيه .

٢- وفي ترجمة (**الحسن بن عطية بن سعد العوفي**) من التاريخ :

قال البخاري : عن أبيه ، ليس بذاك[٥] .

فإذا ما رجعنا إلى أقوال العلماء في هذا الراوي وجدنا أن هذه اللفظة من البخاري تلمح وتشير إلى أنه مردود الرواية ، شديد الضعف ، لكنه – رحمه الله – لأجل أدبه الجم ما كان يستعمل في الجرح ألفاظا عارية ، لكنه ترفع عن ذلك لأنه كان كما أخبر أنه يُسْأل هو عند الله عن أقواله هذه ، فأعد لهذا السؤال جوابًا ، فرحمة الله عليه. وسأذكر أقوال العلماء في هذا الراوي :

- قال أبو حاتم ضعيف[٦] .

---

(١) التاريخ الكبير ، ٢٨٤/٢ ت ٢٥٣٦ .

(٢) تهذيب الكمال للمزي ، ٢٨٧/٦ .

(٣) ثقات ابن حبان ، ١١١/٥ .

(٤) تقريب التهذيب ، ١٤٧/١ .

(٥) التاريخ ، ٢٥٤٢/٢ ت ٢٥٤٢ .

(٦) الجرح ، ٢٦/٣ .

- وقال ابن حبان : منكر الحديث ... ووجب تركه[١].

- وقال ابن معين في تاريخه : لم يكن به بأس[٢].

- وقال ابن حجر : ضعيف[٣].

٣- وفي ترجمة (**الحكم بن يعلي بن عطاء**) قال البخاري[٤]: عنده عجائب ، منكر الحديث ، ذاهب ، تركت أنا أحاديثه . وهذا الراوي ضعيف جدًا .

- وفي الجرح والتعديل قال عبد الرحمن : سمعت أبي يقول : هو متروك الحديث منكر الحديث[٥].

- وقال أبو زرعة : هو ضعيف الحديث منكر الحديث .

- وقال الحافظ[٦] في اللسان بعدما ذكر قول البخاري وأبي زرعة : وذكره العقيلي وابن الجارود في الضعفاء .

قلت : ومن تتبع واستقرأ التاريخ الكبير ، وعاش معه وقتًا علم أن ذلك هو منهج البخاري في صحيحه ، وما ذكرته ليس هو كل الوارد فيه لكن هذا مثال من أمثلة كثيرة جدًا اكتفيت بذكرها لعدم الإطالة .

قلت : ومن خلال هذا فإن من سكت عنه البخاري في تاريخه فروايته ليست ضعيفة مردودة ، ولكنها تصلح للاعتبار والاستشهاد ، وأن الراوي إذا سكت عنه البخاري فإنه لا يكون مطعونًا بطعن ترد به روايته نعم قد يتكلم فيه لكنه يكون طعنًا وجرحًا يسيرًا ليس قادحاً قدحًا شديدًا ترد به روايته .

---

(١) المجروحين ، ٢٣٤/١ .

(٢) ١١٥/٢ .

(٣) التقريب ، ١٤٦/١ .

(٤) ٣٢٧/٢ ت ٢٦٨٤ .

(٥) ١٣٠/٣ – ١٣١ .

(٦) ١٧٢/٣ .

الخلاصة :

قلت : ومن خلال كل ما ذكرته توصلت إلى أنه لابد من التفريق بين (سكوت البخاري) ، وبين (سكوت ابن أبي حاتم وغيره) .

أما سكوت ابن أبي حاتم وغيره فسكوتهم في الراوي إنما يكون فيمن لم يَخْبروا حاله جرحًا وتعديلاً وقد صرح ابن أبي حاتم بهذا فيما سبق آنفًا ، وقد فصلته تفصيلاً حسنًا . وعليه فمن سكتوا عنه فهو (مستور) كما قال ابن كثير والزركشي .

وأما سكوت البخاري فإنه يختلف جل الاختلاف عن هذا ، فإنه يسكت عن كل من هو مقبول الرواية سواء كان احتجاجًا ، أو استشهادًا ، أو اعتبارًا ، أي من لم يجرح بجرح قادح . وأما من كان مجروحًا بجرح قادح فإنه لا يسكت عنه فيقول : فيه نظر ، فيه بعض النظر، ليس بذاك ، سكتوا عنه ، كذاب) ونحو ذلك.

وقد وجدت ما يدل على صحة ما ذهبت إليه من أن منهج البخاري في السكوت يختلف جل الاختلاف عن غيره وهو من قول البخاري نفسه ، فقد وجدت في ترجمة (عبد الكريم بن أبي المخارق)[1] من تهذيب الكمال (٢٦٤/١٨) نقل الحافظ المزي -رحمه الله- قولاً عن الحافظ أبي محمد الإشبيلي عبدالله بن أحمد بن سعيد ابن يربوع الإشبيلي: " بين مسلم جرحه في صدر كتابه، وأما البخاري فلم ينبه من أمره على شيء ، لدل على أنه عنده على الاحتمال ، لأنه قد قال في (التاريخ) : كل من لم أبين فيه جرحه فهو على الاحتمال، وإذا قلت : فيه نظر ، فلا يحتمل ".

---

(١) **عبد الكريم بن أبي المخارق:** واسمه قيس، ويقال : طارق ؛ المعلم أبو أمين البصري ، روى عن : أنس بن مالك، والشعبي، وحبيب بن أبي ثابت. وروى عنه: سفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، ومالك بن أنس ، وجماعة . قال ابن معين : حدثنا هشام بن يوسف عن معمر قال: قال أيوب : لا تأخذوا عن عبد الكريم بن أمية فإنه ليس بثقة ، وقال أيضًا : هو بصري ضعيف، وقال ابن عيينة : ضعيف ، وقال ابن عدي : والضعف بيِّن على كل ما يرويه ، وقال الحافظ ابن حجر في التقريب : ضعيف .

مصادر الترجمة : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ، ٣١١/٦ – والكامل في الضعفاء لابن عدي ، ٣١٧/٢ – وتهذيب الكمال ، ٢٥٩/١٨ – وتقريب التهذيب ا، ٥١٦/١ .

وهذا يدل على أن البخاري يسكت عمن يراه تحتمل الرواية عنه ولا يتكلم إلا فيمن يراه هالكًا ساقطًا . والله أعلم .

قلت : ومما يدل على عدم صحة قول من قال بأن السكوت (توثيق) هو أن العلماء اشترطوا في الراوي أن يكون عدلاً، وأن العدالة لا تثبت إلا بتنصيص العلماء حتى ولو عدلين يقولان في الراوي ما يدل على عدالته وضبطه ، وأما إذا كان الراوي إمامًا عرف بالرحلة إليه وطلبه كمالك والسفيانين وابن المبارك ، والشافعي ، وهؤلاء فإنه عند كثير من العلماء (ثقة) بالاستفاضة .

ففي تدريب الراوي نقلاً عن النووي – رحمه الله – النوع الثالث والعشرون : صفة من تقبل روايته وما يتعلق به ، وفيه مسائل : إحداها : أجمع الجماهير من أئمة الحديث والفقه أنه يشترط فيه أن يكون عدلاً ضابطًا . بأن يكون مسلمًا بالغًا ، عاقلاً ، سليمًا من أسباب الفسق وخوارق المروءة، متيقظًا ، حافظًا ، إن حدث من حفظه، ضابطًا لكتابه إن حدث منه، .... وتثبت العدالة بتنصيص عدلين عليها أو بالاستفاضة ممن اشتهرت عدالته بين أهل العلم وشاع الثناء عليه بما كفى ، كمالك والسفيانين ، والأوزاعي والشافعي ، وأحمد وأشباههم[1] .

قلت : وهذا هو مذهب الجمهور. قال ابن الصلاح : هذا هو الصحيح في المذهب الشافعي ، وعليه الاعتماد في أصول الفقه[2].

وفي اختصار علوم الحديث لابن كثير: المقبول: الثقة، الضابط لما يرويه ... وتثبت عدالة الراوي باشتهاره بالخير والثناء الجميل عليه ، أو بتعديل الأئمة ، أو اثنين منهم له ، أو واحد على الصحيح ، ولو بروايته عنه في قول[3].

فعلق على ذلك الشيخ أحمد شاكر بقوله هذا – أي الذي لا يحتاج إلا قول فيه وتكفي الرواية عنه– : في غير من استفاضت عدالتهم ، واشتهروا بالتوثيق والاحتجاج بهم بين أهل العلم ، وشاع الثناء عليهم، مثل مالك والشافعي، وشعبة، والثوري ،...

---

(١) تدريب الراوي ، ص : ١٩٧ .

(٢) تدريب الراوي ، ص : ١٩٩ – واختصار علوم الحديث ، ص : ٧٨ .

(٣) ص : ٧٧ .

ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الأمر فلا يسأل عن عدالة هؤلاء ، إنما يسأل عن عدالة من خفي أمره[١].

قلت : وعلى ذلك فإنه لا يكون الراوي عدلاً إلا إذا نص على ذلك إمامان أو إمام ، ويستثنى من ذلك من كان إمامًا ، فإنه لا يحتاج للتنصيص على عدالته هذا ما عليه العلماء .

ولا يعترض عليه بأن الأصل في المسلم العدالة ، لأن هذا إذا كان في باب الشهادة ونحوها ، أما في الرواية فلا يكتفى بالعدالة العامة بل يشترط العدالة ولابد وأن تصحب بالضبط ولا يعلم ضبط الراوي إلا بنص الأئمة ، فإذا لم ينص على ذلك إمام فكيف نقول بأنه ثقة وضابط ، والأصل في المسلمين العدالة ، فقد رد العلماء ذلك القول فقد قال به ابن عبد البر ، قال لما حكاه النووي في التقريب : كل حامل علم معروف العناية به محمول أبدًا على العدالة حتى يتبين جرح[٢].

قلت: وقد رد عليه العلماء وأبطلوا ما استدل به هو ومن تابعه كابن الموّاق. فمثلاً : قال النووي بعدما ساق هذا القول لابن عبد البر : وقوله هذا غير مرضي[٣].

قلت : وعلى ذلك مشى ابن حبان – رحمه الله – فكل من لم يجرح فهو عنده عدل، إذ أن العدالة عنده ضد التجريح ، فمن لم يجرح فهو عدل ، وهذا مشى عليه في ثقاته وقد رد عليه جمهور العلماء في ذلك ، وبينوا أن ذلك غير مرضي .

قال الخطيب البغدادي : ترفع الجهالة عن الراوي بمعرفة العلماء له ، أو برواية عدلين عنه ، ثم قال ابن كثير : لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه . وعلى هذا النمط مشى ابن حبان وغيره ، بأن حكم له بالعدالة بمجرد هذه الحالة . والله أعلم[٤].

---

(١) اختصار علوم الحديث ، ص : ٧٩ .

(٢) تدريب الراوي ، ص : ١٩٩ .

(٣) تدريب الراوي ، ص : ١٩٩ .

(٤) اختصار علوم الحديث ، ص : ٨١ – ٨٢ .

قلت : وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان ومن قال بقوله مسلك واسع خالفه فيه (النووي ، وابن الصلاح ، والسيوطي والخطيب) والجمهور .

قلت : وبعد ذلك كله يتبين لنا أن من سكت عنه أئمة الجرح لا يصح أن نقول فيه ثقة (لأن ذلك لا يكون إلا إذا نص عليه إمامان ، أو واحد ، أو كان إمامًا كمالك والسفيانين ، وهؤلاء المسكوت عليهم لم ينص عليهم واحد أو غيره ، وليس هم من الأئمة حتى لا يحتاج أمره إلى تعريف ، بل منهم كثير لم يرو عنه إلا واحد ، ومنهم من يذكرون اسمه واسم أبيه ونسبته دون أن يذكروا له حتى شيخًا واحدًا أو تلميذًا واحدًا . والله أعلم .

وأختم هذا البحث بهذه الكلمات التي هي خير شاهد على ما ذكرت وهي التي وجدتها في أثناء مطالعتي لكتاب لسان الميزان ، وأنا أكتب في هذا البحث ، حيث انتقد ابن حجر مذهب ابن حبان في أنه يوثق من لم يجرح بدعوى أنه على اصل العدالة ، وهذا هو ما كتب البحث من أجله . قال الحافظ : قال ابن حبان : من كان منكر الحديث على قلته لا يجوز تعديله إلا بعد السبر ، ولو كان ممن يروي المناكير ، ووافق الثقات في الأخبار ، لكان عدلاً مقبول الرواية، إذ الناس في أقوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح، هذا حكم المشاهير من الرواة ...

قال ابن حجر : قلت : وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه مذهب عجيب ، والجمهور على خلافه ، وهذا هو مسلك ابن حبان في كتابه الثقات الذي ألفه ... وقد أفصح ابن حبان بقاعدته فقال : العدل من لم يعرف فيه الجرح ، إذ التجريح ضد التعديل ، فمن لم يجرح فهو عدل حتى يتبين جرحه ، إذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم[١].

قلت : وهذا القول يرد على من نقل عن ابن حجر أنه يستدل بمن لم يجرح بأنه ثقة ، وهذا خير شاهد على ما ذهبنا إليه . والله أعلم .

---

(١) مقدمة لسان الميزان ، ٩٣ – ٩٤ .

سكوت ابن حبان في كتابه (الثقات)

سكوت ابن حبان عن الراوي في كتاب الثقات ليس له حكم خاص ، فإنه إنما ذكر في هذا الكتاب ما يراهم ثقات على حسب رأيه ، وقد يذكر الراوي ويعدله ويثني عليه لكن هذا قليل ، وكذلك قد يذكر في الراوي جرحًا وهو قليل أيضًا ، وقد يذكر الراوي ويقول : " لا أدري من هو ولا من أبوه " وهكذا ,

إذًا فلم يضع ابن حبان لنفسه شرطًا أنه يسكت في كتابه هذا عن الثقات أو المجروحين ، ويتكلم فيمن لم يكن على شرط الكتاب ، إذاً فما ذكره ابن حبان في كتابه الثقات ، ولم نرَ لغيره فيه توثيقًا فهو مستور الحال لأنه سكت عن رواة كثيرين ويجرحون من غيره، أو يجهلهم غيره، مع أنه ذكرهم في الثقات مثل: (الحسن بن عبد الله بن مالك بن الحويرث الليثي) فقد ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : " الحسن ابن عبد الله بن مالك بن الحويرث ، يروي عن أبيه ، روى عنه ابنه مالك بن الحسن ابن مالك بن الحويرث "[١].

لكن هذا الراوي جهله العلماء، فقد ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وقال: سمعت أبي يقول: "هو مجهول"[٢]. وذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين، وقال: قال أبو حاتم : " مجهول "[٣]، وذكره الذهبي في ميزان الاعتدال وقال : " مجهول "[٤].

والأمثلة والنماذج كثيرة جدًا في ثقات ابن حبان ممن يذكرهم ويسكت عنهم ويجرحهم غيره، وأما إن ذكره وسكت عنه فلم يجد فيه قولاً لغيره فهو (مستور الحال).

---

(١) ثقاته ، ٧٠/٢ .

(٢) الجرح والتعديل ، ٢٣/٣ .

(٣) السابق ، ٢٠٤/١ .

(٤) ٢٥/٢ .

سكوت ابن عدي في كتابه (الكامل في ضعفاء الرجال)

وأما ابن عدي فقد أفصح في مقدمة كتابه علي منهجه الذي يسير عليه في هذا الكتاب .

قال أبو أحمد عبد الله بن عدى : وأنا ذاكر أساميهم ومبين فيهم الوجه الذي استحقوا به قبول قولهم في رواة الأخبار. وذاكر في كتابي هذا كل من نكر بضرب من الضعف, ومن اختلف فيهم فجرحه البعض وعدله البعض الأخر ، ومرجح قول أحدهما مبلغ علمي من غير محاباة , فلعل من قبح أمره أو حسنه تحامل عليه أو مال إليه ، وذاكر لكل رجل منهم مما رواه ما يضعف من أجله , أو يلحقه بروايته , وله اسم الضعف لحاجه الناس إليها ، لأقربه على الناظر فيه .

ثم قال ابن عدي: ولا يبقى من الرواة الذين لم أذكرهم إلا من هو ثقة، أو صدوق، وإن كان ينسب إلى هوى وهو فيه متأول[١].

وكلام ابن عدي هذا يدل على أنه يذكر الراوي الذي لحقه أي نوع من أنواع الضعف يدل عليه قوله "وذاكر في كتابي هذا كل من ذكر بضرب من الضعف " ، فإذا ذكر الراوي وسكت عنه فهو ضعيف عنده من وجه ، وكذلك يذكر المختلف فيه ليبين القول الفصل فيه من غير محاباة .

ثم قال : " ولا يبقى من الرواة الذين لم أذكرهم إلا من هو ثقة أو صدوق " ، أي أنه لا يوجد في كتابه هذا من هو مجمع على ثقته ، وكذلك لا يوجد فيه من ليس فيه جرحه " .

وعليه فإذا سكت عن الراوي داخل كتابه هذا فإنه إنما ذكره لعلة رآها هو، وإن لم يذكرها ، وعليه فإذا سكت عن الراوي فهذا قدح منه فيه أنه وضعه في ضعفائه المسمى (الكامل في ضعفاء الرجال) .

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني ، ولد ٢٧٧هـ ، وتوفى ٣٦٥ هـ ، ط: دار الفكر ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م ، ١/١ - ٢ .

سكوت الإمام الذهبي في كتابه (ميزان الاعتدال)

وأما سكوت الذهبي في كتابه ؛ فإن كان الراوي من رجال الكتب الستة فقد كفانا الأمر في حاله الحافظ ابن حجر في (تقريب التهذيب) ، وأما إن كان ممن زادهم الحافظ الذهبي على الكتب الستة ؛ فإن كان الحافظ ابن حجر في (لسان الميزان) تك عليه فقد أنهى القضية ، وأما إن كان الحافظ ابن حجر لم يتكلم عليه فهذا دليل على أنهما لم يصلا إلى حكم في هذا الراوي بتعديل أو تجريح ، وعليه فهو حينئذ لا يزال حاله مستورًا يحتاج إلى بحث وإلا فهو مستور . علمًا بأن سكوت الذهبي في الميزان إنما يكون تابعًا لسكوت ابن أبي حاتم عليه في الجرح والتعديل .

وأما سكوت الحافظ ابن حجر في اللسان على ما في الميزان مما ليس في الكتب الستة ، فإن تكلم فقد شفي الأمر ، وإلا فإنه مستور عنده فلم يعلم من حاله شيئًا .

وعلى ذلك كله فإن سكوت أي إمام من أئمة الجرح والتعديل على الراوي في كتابه الذي وضعه يبين حال الرواة فيه يعد إشارة منه إلى أنه لم يدر من حاله شيئًا ، فلابد وأن يبحث عنه أكثر ، فإذا لم نجد بعد البحث الطويل المضني قولاً لأحد فيه إذًا فهو (مستور) عند العلماء انستر حاله عند الجميع ، فلابد من التوقف في الحكم عليه .

تتمة

لقد رأيت أنه من تمام الفائدة ، ومما يدل على صحة ما توصلت إليه في هذا البحث أن أذكر كلمة وجيزة عن المستور ، فأذكر تعريف العلماء له ، وماذا تعني هذه الكلمة عند العلماء – أعني علماء الجرح والتعديل –، وكذا أذكر أقوال العلماء حول قبوله ورده ، وهل الحديث إذا وجد في إسناده راوٍ مستور تقبل روايته أم ترد به ؟ أم أن ذلك درجة متوسطة بين التوثيق والتضعيف ؟ أعني أنه يتوقف في روايته حتى نجد له متابعًا أو شاهدًا ، أي أنه ليس بمنزلة من يقبل من مثله الانفراد ، وليس بمنزلة من إذا وجد في الإسناد رد به ، فرأيت أن أبين ذلك في صفحات قلائل . سائلاً المولى عز وجل أن ينفع به .

المبحث الثالث

المستـــور ، وبيـــان حكمه

المستـــور

المستور : هو من كان عدل الظاهر ، خفي الباطن[١].

ومن جهلت عدالته باطنًا ، ولكنه عدل في الظاهر ، وهو المستور[٢].

أقوال العلماء فيه من حيث القبول والرد :

نقل النووي عن ابن الصلاح قوله : يحتج بها بعض من رد الأول وهـو قـول بعض الشافعيين ، يشبه أن يكون العمل على هذا في كثير من كتب الحديث في جماعة من الرواة تقاوم العهد بهم ، وتعذرت خبرتهم باطنًا[٣].

وقال السيوطي: "وكذا صححه المصنف –أي النووي– في شرح المهذب"[٤].

وقال الحافظ ابن كثير: فقد قال بقبوله بعض الشافعيين ، ورجح ذلك سـليم بـن أيوب الفقيه ، ووافقه ابن الصلاح[٥] .

وفي شرح النخبة لابن حجر : وقد قبل روايته جماعة بغير قيد ، ونقل عن علي القاري أنه قال : واختار هذا القول ابن حبان تبعًا للإمام الأعظم ، إذ العدل عنده مـن لا يعرف فيه الجرح . قال : والناس في أحوالهم على الصلاح والعدالة ، حتى يتبـين منهم ما يوجب الجرح ، ولم يكلف الناس ما غاب عنهم وإنما كلفوا الحكم بالظاهر[٦] .

---

(١) تدريب الراوي ، ٢٠٩ .

(٢) اختصار علوم الحديث ، ص : ٨١ .

(٣) تدريب الراوي ، ٢٠٩ .

(٤) تدريب الراوي ، ص : ٢٠٩ .

(٥) اختصار علوم الحديث ، ص : ٨١ .

(٦) قواعد في علوم الحديث للتهانوي ، ص : ٢٠٤ .

خاتمـة البحـث

من خلال تتبعي لمسألة سكوت العلماء عن الراوي توصلت إلـى أن العلمـاء مختلفون في مسألة السكوت اختلافًا واسعًا، وهذا مبثوث بكثرة فـي كتـب الرجـال، وكتب التخريج والعلل ، وقد جمعت ذلك كله على سبيل المثال لا الحصر ، فقد ذكرت أقوال العلماء، ثم أتبعتها بذكر نماذج ؛ ذاكرًا العلماء الذين قالوا به مناقشًا أقوالهم، وقد تبين لي من خلال هذا البحث بان من قال بأن السكوت عن الراوي لا يعد توثيقًـا ولا تجهيلاً، ولكنه يعد في هذه الحالة (مستورًا) هو الصواب ، وهو الموافق لأصول علـم الحديث .

لذا فقد ختمت البحث بكلمة مختصرة عن أقوال العلماء في المسـتور ، وكـذا أقوالهم في العدالة وبم تثبت ؟

أسال الله عز وجل أن ينفع بهذا العمل ، وأن يجعله في ميزان حسـناتنا يـوم نلقاه .

إنه نعم المولى ونعم النصير .

قائمة المراجع

١. اختصار علوم الحديث ؛ للحافظ أبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي ، ت ٧٧٤هـ – ط : مكتبة دار التراث ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٩هـ – ١٩٩٧م .

٢. التاريخ الكبير للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، ت ٢٥٦ هـ، تحقيق : مصطفى عبد القادر أحمد عطا، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، منشورات محمد علي بيضون، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ– ٢٠٠١م .

٣. تاريخ بغداد أو مدينة السلام ؛ للخطيب البغدادي ، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .

٤. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي؛ للإمام جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن السيوطي ، ت ٩١١ ، ط: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، تحقيق: عرفات العشا حسونة ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م .

٥. الترغيب والترهيب للحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري ، ت ٦٥٦هـ ، ط : دار الحديث بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م ، تحقيق : ايمن صالح شعبان .

٦. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة ؛ للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .

٧. تفسير القرآن العظيم؛ للإمام الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي ، ت ٧٧٤هـ– ط : المكتبة التوفيقية .

٨. تقريب التهذيب ، لخاتمة الحفاظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢هـ، طبعة المكتبة التوفيقية ، تحقيق : أيمن عرفة .

٩. تهذيب التهذيب لخاتمة الحفاظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، ت ٨٥٢هـ.

١٠. تهذيب الكمال في أسماء الرجال؛ للحافظ المتقن جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي ، ت ٧٤٢هـ، تحقيق: الدكتور/ بشار عواد معروف، طبعة: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

١١. الثقات ؛ لأحمد بن عبد الله بن صالح أبي الحسن العجلي ، ط : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م .

١٢. الثقات للإمام الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي ، ت ٣٥٤هـ ، ط: دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، منشورات محمد علي بيضون ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م

١٣. الجرح والتعديل؛ للإمام الحافظ شيخ الإسلام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، مطبعة : مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الدكن ، الهند ، الناشر : دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة .

١٤. الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ؛ للإمام أبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي ، ت ١٣٠٤هـ ، ط : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، الطبعة السابعة ، ١٤٠٢١هـ – ٢٠٠٠م ، تحيق : عبد الفتاح أبو غدة .

١٥. زاد المعاد في هدي خير العباد ؛ لابن القيم الجوزية ، ط : دار التقوى للتراث، ط : الأولى ، ١٤٢٠هـ – ١٩٩م .

١٦. الضعفاء والمتروكون ؛ للإمام أحمد بن علي بن أحمد النسائي، ت ٣٠٣هـ، ط : دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

١٧. الضعفاء والمتروكين ؛ للشيخ الإمام جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي البغدادي ، تحقيق : أبو الفداء عبد الله القاضي ، ط : دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، منشورات محمد علي بيضون .

١٨. الطبقات الكبرى ؛ لمحمد بن سعد الواقدي ، ط : دار صادر ، بيروت ، بدون تاريخ .

١٩. قواعد في علوم الحديث ؛ للمحدث الفقيه ظفر أحمد العثماني التهانوي ، ت ١٣٩٤هـ تحقيق الشيخ العلامة عبد الفتاح أبي غدة .
٢٠. الكاشف لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ؛ ت ٧٤٨ ، ط : دار الكتب الحديثة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
٢١. الكامل في ضعفاء الرجال للإمام الحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، ت ٣٦٥هـ ، ط : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط : ٣ .
٢٢. لسان الميزان ؛ للإمام الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد الكناني المعروف بابن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢ ، تحقيق : غنيم بن عباس غنيم، ط : دار المؤيد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
٢٣. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين للإمام الحافظ محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي ، ت ٣٥٤ هـ ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد ، الناشر : دار الوعي ، حلب، ط : ٢ ، ١٤٠٢هـ .
٢٤. مقدمة فتح الباري ؛ للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، ت ٨٥٢هـ ، ط : دار مصر للطباعة ، الطبعة الأولى .
٢٥. ميزان الاعتدال في نقد الرجال؛ للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، ت ٧٤٨هـ ، ط : دار الفكر العربي .
٢٦. نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية ؛ للعلامة جمال الدين الزيلعي، ط: دار الحديث ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م .